الجمهورية التونسية

وزارة التجارة

التقرير السنوي للأداء

لسنة 2018

ماي 2019

الفهـــرس

المحور الأول: التقديم العام:

1 - تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2018 ص 3- ص 8

2 - تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018 ص9 - ص 11

المحور الثاني: تقديم برامج الوزارة

1 - برنامج التجارة الداخلية ص 13 - ص36

2 - برنامج التجارة الخارجية ص 37 - ص 66

3 - برنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي ص 67 - ص 77

4 - برنامج القيادة والمساندة ص 78 - ص 97

التقديم العام

تواصل وزارة التجارة على غرار بقية الوزارات تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف سعيا لإرساء مزيد من الشفافية في قراءة تنفيذ الميزانية وفق ما ورد بالمشروع السنوي للأداء وفي هذا الإطار تم إعادة هيكلة ميزانية مهمة التجارة و المهام الموكولة إليها وفق برامج و برامج فرعية تترجم السياسات العمومية الراجعة لها بالنظر خلال سنة 2018 كما يلي:

- البرنامج عدد 1: **التجارة الداخلية**
- البرنامج عدد 2: **التجارة الخارجية**
- البرنامج عدد 3: **التجارة الالكترونية و الاقتصاد اللامادي**

إضافة إلى برنامج **القيادة و المساندة**، التي تلعب الهياكل المنضوية تحته دور مسدي خدمات لفائدة مسؤولي البرامج العملياتية.

وتفاعلا مع مقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة عدد 09 المؤرخ في 29 مارس 2019 المتعلق بإعداد ميزانية الدولة لسنة 2020 و إطار القدرة على الأداء للسياسات العمومية لسنة 2020 فإن مهمة التجارة قامت بإعداد التقرير السنوي للأداء لسنة 2018 بما يتوافق مع الالتزامات و التقديرات التي تضمنها المشروع السنوي للأداء لسنة 2018 و الذي يتلخص في اربعة (4) برامج فرعية و احد عشرة (11) هدفا و ثمانية عشرة (18) مؤشرا لقيس الأداء, موزعة بين البرامج.

1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة2018

هيكلة برامج الوزارة:

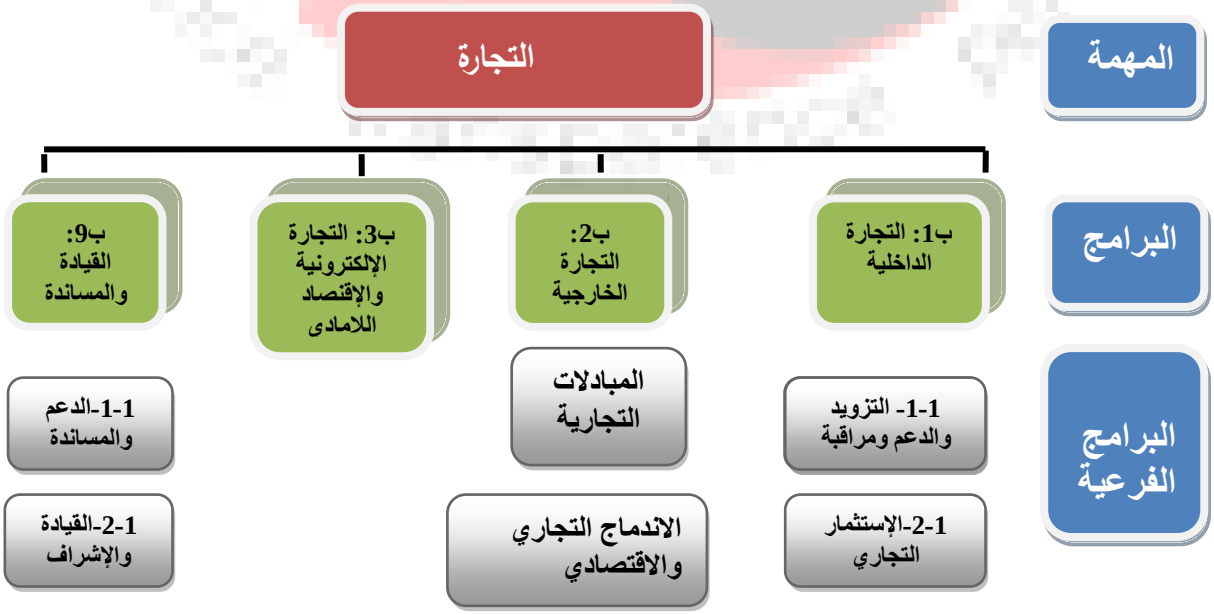

▪ أهم انجازات الوزارة خلال سنة2018 :

رغم المناخ الاقتصادي المتغير، عملت وزارة التجارة خلال سنة 2018 على تنفيذ السياسات القطاعية الراجعة لها بالنظر والمتعلقة أساسا بالتجارة الداخلية ، التجارة الخارجية، التجارة الالكترونية و الاقتصاد اللامادي،

وفي هذا الإطار فقد تركزت مجهودات الوزارة والهياكل الراجعة لها بالنظر خاصة على :

في مجال التجارة الداخلية:

- مواصلة العمل على متابعة تنفيذ قرارات مجلس المنافسة في الجانب المالي المتعلق باستخلاص الخطايا المالية المحكوم بها، والجانب المتعلق بمتابعة تنفيذ الأوامر القضائية بالكف عن الممارسات المخلة بالمنافسة:

✓ تم التقدم في متابعة تنفيذ قرارات مجلس المنافسة، وتم استخلاص مبلغ جملي قدره 3 م د خلال سنة 2018:

	عدد القرارات	جملة الخطايا المحكوم بها
العدد الجملي للقرارات بالإدانة (من 1991 إلى موفى 2018)	97 قرارا بالإدانة	20.850 م د
قرارات تم تنفيذها (2017 – 2018)	24	4,249 م د ▪ تم الحصول على ما يفيد استخلاص مبلغ 3.080 م د: - 850 ألف د خلال سنة 2017، - 2.230 م د خلال سنة 2018، ▪ 1.169 م د قيد المتابعة.
قضايا منشورة أمام المحكمة الإدارية	29	12.350 م د

- مواصلة العمل على **تأمين تزويد السوق** بصفة منتظمة بأهم المواد الحساسة خاصة خلال المواسم الاستهلاكية الكبرى.
- متابعة **تكوين وترويج المخزونات التعديلية** من المواد الحساسة (الحليب، البيض، لحوم الدواجن، البطاطا) لتغطية الحاجيات الإضافية خلال فترات ذروة الاستهلاك و خلال فترة فجوة الانتاج وضبط برنامج لتوريد بعض المنتوجات لتعديل السوق،مع اسناد امتيازات جبائية للموردين (البطاطا- البصل- اللحوم الحمراء...)،
- سعي متواصل **للتحكم في تطور الأسعار** من خلال تنويع العرض وتعزيز الوفرة و تدعيم القدرة التنافسية, إضافة إلى مواصلة تجميد أسعار المواد المؤطرة , دراسة مطالب المصادقة ومراجعة أسعار بعض المنتوجات والخدمات المستثناة من نظام حرية الأسعار
- مواصلة سياسة الدعم مع ترشيد مستوى النفقات وحصر تكاليف الدعم في مستوى 1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في نهاية الخماسية
- تكثيف **عمل جهاز المراقبة الاقتصادية** وذلك بتنظيم حملات قطاعية و مشتركة و حملات استثنائية و مكثفة على المستوى الاقليمي و المحلي , وقد تم تركيز الجهود على مستوى البيع بالتفصيل و الجملة و على الطرقات , إلى جانب مراقبة مسالك التوزيع ,مراقبة الانتاج و المخازن بالتعاون مع بقية الهياكل الوزارية الأخرى مع الحرص على تحديد الأولويات وتنويع التدخلات،
- ،تحفيز المنافسة في السوق من خلال تطوير مناخ الأعمال ودعم الش راكة بين القطاع العام والقطاع الخاص إضافة إلى احكام التصدي للممارسات المخلة بالمنافسة ،

في مجال التجارة الخارجية:

- انعقاد المجلس الأعلى للتصدير بتاريخ 4 جانفي 2018 واقراره لمجموعة من الإجراءات تتمثل في :
  - ✓ الترفيع في ميزانية صندوق النهوض بالصادرات الى 40 مليون دينار سنة 2018 و80 مليون دينار سنة 2019 و100 مليون دينار سنة 2020،
  - ✓ منح امتيازات تفاضلية لدعم الصادرات نحو السوق الافريقية (توفير 70 % من كلفة استكشاف الأسواق الخارجية و 60 % من كلفة النقل الجوي و 50 % من كلفة النقل البحري وتمكين الشركات من منحة على أول عملية تصدير وتحمل الدولة لـ 50% من

أقساط تأمين الصادرات عن طريق الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية بالنسبة للصادرات نحو هذه السوق)،

✓ بداية إحداث برامج خصوصية للمنظومات التصديرية في إطار برنامج عقود مع الهياكل المهنية للقطاعات المصدرة (النسيج والملابس والأحذية والصناعات الغذائية والدوائية والميكانيكية والكهربائية والتكنولوجيات الحديثة).

- القيام بعديد الورشات على مستوى الجهات للتعريف بخدمات صندوق تنمية القدرة التنافسية والإحاطة ومرافقة الباعثين الشبان.
- مواصلة مراجعة الإطار التشريعي المتعلق بالتجارة الخارجية (مراجعة الأمر المتعلق بالمراقبة الفنية عند التوريد والتصدير، مراجعة الأمر المتعلق بالتنظيم الهيكلي للإدارة العامة للتجارة الخارجية...).
- مواصلة تأهيل خدمات المؤسسات والهياكل المتدخلة في هذا البرنامج على غرار تأهيل شباك التجارة الخارجية ومركز النهوض بالصادرات.
- استكمال المرحلة الأولى من تبسيط الاجراءات الادارية والشروع في المرحلة الثانية بانطلاق جرد الإجراءات الإدارية المتبقية وضبط الهياكل ذات الصلة.
- مواصلة مراجعة قائمة المنتجات الخاضعة لنظام المراقبة الفنية عند التوريد بالتنسيق مع الهياكل ذات الصلة.
- انضمام تونس رسميا للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا بداية من تاريخ 18 جويلية 2018.
- الشروع في استكمال العناصر اللوجستية اللازمة لتوطين مختلف التطبيقات الإعلامية (التطبيقة المتعلقة بالتصرف في سند التجارة الخارجية، التطبيقة الإحصائية الخاصة بمرصد التجارة الخارجية).
- الدفاع عن الصادرات التونسية في ما يتعلق بالإجراءات المتخذة ضدها من قبل بلدان أخرى (اللجوء الى جهاز فض المنازعات بالمنظمة العالمية للتجارة لحسم الاشكال المتعلق باتخاذ السلطات المغربية لإجراءات ضد صادرات الكراس المدرسي التونسي).

في مجال التجارة الالكترونية :

- تسهيل اندماج النسيج الاقتصادي الوطني في الاقتصاد الرقمي المعولم من خلال تنمية المحتوى الرقمي للمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين في إطار صناعة وطنية للمحتوى.

واعتبارا لذلك تعمل الوزارة في هذا الخصوص على إنجاز جملة من المشاريع منها :

- نشر ثقافة التجارة الإلكترونية لدى المؤسسات الاقتصادية،
- متابعة تطوّر التجارة الإلكترونية من خلال جمع إحصائيات الدفع الإلكتروني،
- تنظيم نشاط التجارة الإلكترونية في تونس،
- تنمية صادرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر التجارة الإلكترونية والمنصات التجارية الإلكترونية

- مواصلة مشروع دعم الصادرات التونسية في إطار التجارة الالكترونية بين المؤسسة والمستهلك B2C وذلك بالإشراف على اعداد و ابرام ومتابعة الاتفاقية المبرمة بين الديوان الوطني للبريد ومركز النهوض بالصادرات لدعم المؤسسات المصدرة على الخط
- انجاز الدفعة الأولى من مؤشر " Baromètre e-Commerce" وذلك بالتعاون مع شركة "Mdweb" والمعهد الوطني للاستهلاك وقد تم الإعلان عن النتائج يوم 10 أكتوبر 2018 على هامش أشغال ملتقى حول "التجارة الالكترونية في تونس: الفرص والتحديات" والذي نظمته إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي بالتعاون مع برنامج تطوير القانون التجاري "CLDP" التابع لوزارة التجارة الأمريكية.
- المساهمة في إنجاز دليل إجراءات التصدير على الخط في إطار مشروع " Easy-Export" بالتعاون الفني مع الإتحاد العالمي للبريد والذي يهدف إلى تسهيل عمليات التجارة الدولية وتيسير إجراءات التصدير بالاعتماد على الشبكة البريدية وتركيز منظومة تسمح للحرفيين وأصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة بإيجاد الآليات التي تتيح لهم تسويق منتجاتهم إلى الخارج.
- احتلت تونس المرتبة 79 على المستوى العالمي من بين 151 دولة (نفس المرتبة مقارنة بسنة 2017) وفقا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لسنة 2018 الخاص بمؤشر التجارة الالكترونية بين المؤسسة والمستهلك « B2C e-commerce Index 2018» والمتعلّق بتقييم استعداد البلدان لاعتماد التجارة الالكترونية. وبذلك تحتل تونس المرتبة الأولى مغاربيا والمرتبة الرابعة إفريقيا.

2. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة2018

بلغت نفقات وزارة التجارة (مهمة التجارة) خلال سنة 2018، 1.836.117.421 ألف دينار بينما بلغت تقديرات الاعتمادات المرصودة بقانون المالية التكميلي 1.840.283.200 ألف دينار ، أي بفارق سلبي قدرهـ 4 165 779 ألف دينار ، وتكون بذلك نسبة الانجاز في حدود **99.8 %**.

و تبين الجداول الموالية توزيع و تنفيذ ميزانية الوزارة حسب طبيعة النفقة و حسب البرامج:

جدول تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة : دينار

طبيعة النفقة	تقديرات ق.م.الأصلي 2018	تقديرات ق.م. تكميلي 2018	إنجازات 2018	الفارق	نسبة الانجاز
نفقات التصرف	1824262000	1824283200	1824061717	-221483	100,0%
التأجير العمومي	36629000	36629000	35551249	-1077751	97,1%
وسائل المصالح	6090000	6111200	7107581	996381	116,3%
التدخل العمومي	1781543000	1781543000	1781402887	-140113	100,0%
نفقات التنمية	16000000	16000000	12055704	-3944296	75,3%
الاستثمارات المباشرة	2560000	2560000	1134938	-1425062	44,3%
على الموارد العامة للميزانية	1560000	1560000	1134938	-425062	72,8%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	1000000	1000000	0	-1000000	0,0%
التمويل العمومي	13440000	13440000	10920766	-2519234	81,3%
على الموارد العامة للميزانية	9447000	9447000	10920766	1473766	115,6%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	3993000	3993000	0	-3993000	0,0%
صناديق الخزينة	0	0	0	0	0
المجموع	1840262000	1840283200	1836117421	-4165779	99,8%

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 1:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2018
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

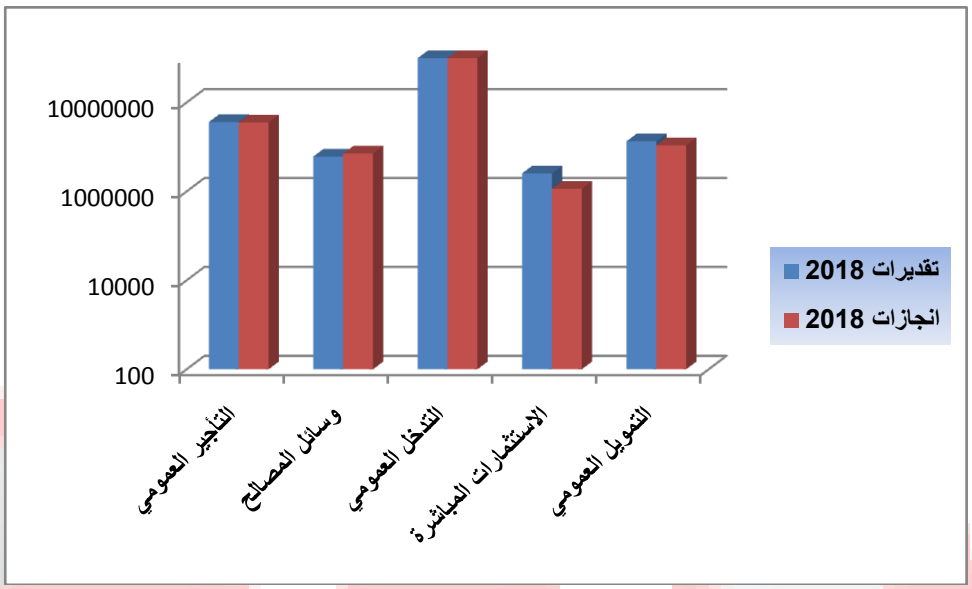

جدول عدد 2
تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

الوحدة: دينار

البرامج	تقديرات 2018 ق.م.الأصلي (1)	تقديرات 2018 ق.م.التكميلي (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2018	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
البرنامج عدد 1*	1778720000	1778741200	1777897194	-844006	100,0%
باحتساب قيمة الدعم	1778720000	1778741200	1777897194	-844006	100,0%
دون احتساب قيمة الدعم	28283000	28304200	27488544	-815656	97,1%
البرنامج عدد 2*	53549000	53549000	50323718	-3225282	94,0%
البرنامج عدد 3*	254000	254000	240803	-13197	94,8%
البرنامج عدد 4*	7739000	7739000	7655706	-83294	98,9%
المجموع العام	1840262000	1840283200	1836117421	-4165779	99,8%

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

*(1) التجارة الداخلية

(2) التجارة الخارجية

(3) التجارة الالكترونية و الاقتصاد اللامادي

(4) القيادة و المساندة

رسم بياني عدد 2:
مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية 2018
التوزيع حسب البرامج (إ.ع الدفع)

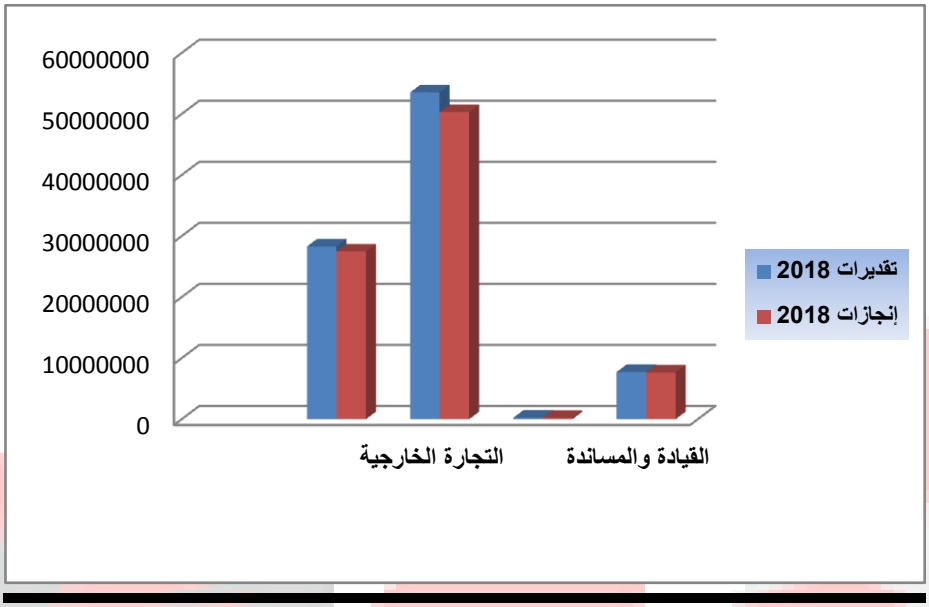

- تم اعتماد تقديرات و انجازات برنامج التزويد و الدعم و مراقبة السوق و الاستثمار التجاري دون احتساب قيمة التدخل العمومي في الرسم البياني قصد إعطائه أكثر مقروئية

المحور الثاني:

تقديم برامج الوزارة

برنامج
"التجارة الداخلية"

رئيس البرنامج:
السيد محمد العيفة المدير العام للمنافسة و الأبحاث الاقتصادية تولى مهامه ابتداء من 19 ماي 2015
السيد عبد القادر الطيمومي المدير العام للمنافسة و الأبحاث الاقتصادية بالنيابة تولى مهامه ابتداء من 1 جوان 2017
السيد محمد شكري رجب المدير العام للمنافسة و الأبحاث الاقتصادية تولى مهامه ابتداء من 7 نوفمبر 2017
السيدة كريمة الهمامي المديرة العامة للجودة والتجارة الداخلية والحرف والخدمات (1 أكتوبر2018)

1 -التقديـــــم العـــام للبرنامج:

- **هيكلة البرامج الفرعية:**

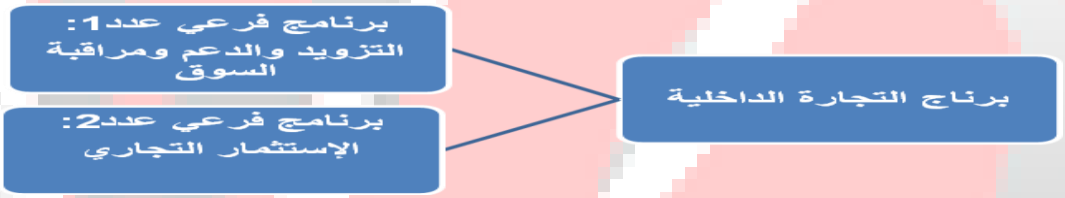

البرنامج الفرعي عدد 1: التزويد و الدعم و مراقبة السوق

- الإدارة العامة للمنافسة و الأبحاث الاقتصادية ، إدارة التجارة الداخلية ، إدارة الجودة و حماية المستهلك، وحدة تعويض المواد الأساسية ، الإدارات الجهوية للتجارة، مجلس المنافسة، المعهد الوطني للاستهلاك، شركة اللحوم، الديوان التونسي للتجارة، للشركة التونسية لأسواق الجملة، شركة معرض نابل،الوكالة الوطنية للمترولوجيا.

البرنامج الفرعي عدد 2: الاستثمار التجاري

- إدارة الحرف و الخدمات، وحدة التصرف حسب الأهداف لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة و الصيد البحري،

- **أهم أهداف البرنامج**

يكتسي برنامج التجارة الداخلية خصوصية باعتبار حجم الإعتمادات المخصصة له من جهة وطبيعة الأهداف المرسومة به من حيث انعكاسها المباشر على القدرة الشرائية للمواطن ، إذ يشمل برنامج

التجارة الداخلية على 3 أهداف أساسية وهي : ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك و ترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه وتأهيل مسالك التوزيع وتطوير النسيج التجاري ،

2 -تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

ترتكز إستراتيجية الوزارة بخصوص برنامج التجارة الداخلية خاصة في :

- المساهمة في حصر مستوى التضخم في حدود 6.2 بالمائة وذلك عبر:
  - ✓ ضمان السير التنافسي للأسواق والتحكم في الأسعار وتعزيز حماية المستهلك:
  - ✓ إحكام تزويد البلاد من المواد الحساسة وضمان الوفرة واستقرار الأسعار،
  - ✓ اعتماد سياسة أسعار ترتكز على تحفيز الإنتاج الوطني وترشيد مستوى الزيادات للمواد المؤطرة مع تحيينها لملائمتها مع الواقع،
  - ✓ مواصلة سياسة الدعم مع ترشيد مستوى النفقات وحصر تكاليف الدعم في مستوى 1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في نهاية الخماسية،
  - ✓ تحفيز المنافسة في السوق من خلال تطوير مناخ الأعمال ودعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
  - ✓ إحكام التصدي للممارسات المخلة بالمنافسة،
  - ✓ تطوير منظومة حماية المستهلك،
  - ✓ مواصلة المساهمة في مجابهة التهريب والتجارة الموازية والحد من إنعكاساتها على الإقتصاد الوطني،
- دفع النمو وتطوير النسيج التجاري وذلك من خلال توفير الأرضية الملائمة للإستثمار عبر:
  - ✓ الانطلاق في تجسيم المشاريع الوطنية والمهيكلة كما جاء في مخطط التنمية (2016-2020) والأمر عدد 4061 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أكتوبر 2014 والأمر الحكومي عدد 396 لسنة 2018 مؤرخ في 23 أفريل 2018 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 1107 لسنة 2004 المؤرخ في 17 ماي 2004 حيث تم إمضاء اتفاقية مساندة فنية بين وحدة التصرف حسب الأهداف وبلدية منزل بوزلفة في ديسمبر 2018 قصد انجاز سوق إنتاج للقوارص بمنطقة منزل بوزلفة وذلك في إطار الشراكة بين المهنة وبلديات الجهة (بني خلاد وتاكلسة وزاوية الجديدي وسليمان ومنزل بوزلفة).
  - ✓ تطوير وتعصير شبكة أسواق الجملة وتركيز منظومة معلوماتية لمتابعة الأسعار في أسواق الجملة،

✓ تطوير شبكة المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة بمختلف المناطق،

✓ مزيد توفير الظروف الملائمة لتطوير نظام العقود تحت التسمية الأصلية في القطاع التجاري وفي الخدمات الموجهة للمستهلك،

✓ ضمان مصالح التجارة الصغرى ومساعدتها على مواكبة التطوارت وتحسين أدائها خاصة من خلال تسهيل النفاذ للتمويلات.

3 -نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 :

1-3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نفقات برنامج التجارة الداخلية خلال سنة 2018، 1777897194 ألف دينار بينما بلغت تقديرات الاعتمادات المرصودة 1778741200 ألف دينار ، أي بفارق سلبي قدره 844006 ألف دينار، وتكون بذلك نسبة الانجاز في حدود 99.5 %

جدول عدد3

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة : دينار

بيان النفقات	ق م أصلي 2018	ق م تكميلي 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ(2)-(1)	النسبة% (2)/(1)
نفقات التصرف	1776123000	1776144200	1775463906	-659094	100,0%
التأجير العمومي	22771000	22771000	21648531	-1122469	95,1%
وسائل المصالح	2915000	2936200	3406725	491725	116,0%
التدخل العمومي	1750437000	1750437000	1750408650	-28350	100,0%
نفقات التنمية	2597000	2597000	2433288	-163712	93,7%
استثمارات مباشرة	265000	265000	101813	-163187	38,4%
على موارد ميزانية الدولة	265000	265000	101813	-163187	38,4%
على موارد قروض خارجية	0	0	0	0	0
تمويل عمومي	2332000	2332000	2331475	-525	100,0%
على موارد ميزانية الدولة	2332000	2332000	2331475	-525	100,0%
على موارد قروض خارجية	0	0	0	0	0
صناديق الخزينة	0	0	0	0	0
المجموع العام	1778720000	1778741200	1777897194	-844006	99,95%

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 3

مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية برنامج التجارة الداخلية لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع.الدفع)

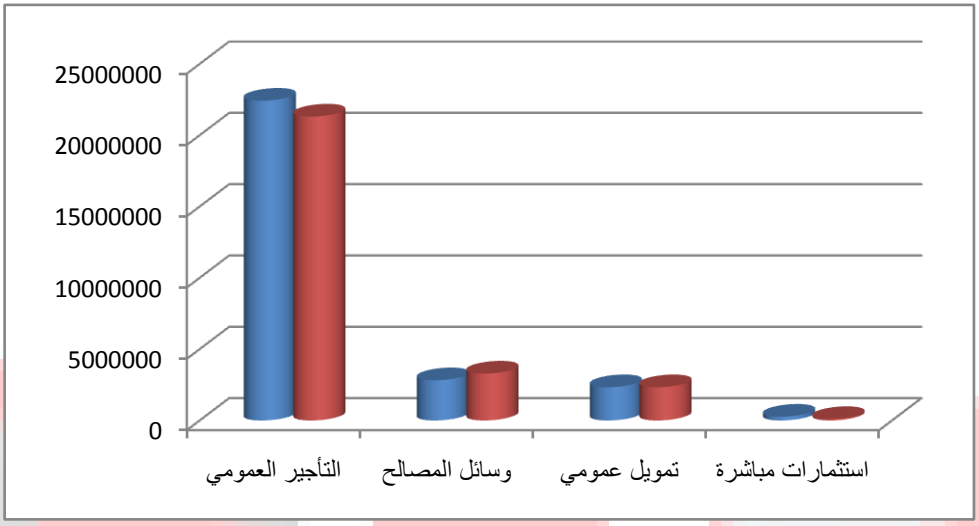

*لم يتم ادراج التدخل العمومي بالرسم البياني قصد اعطائه أكثر مقروئية

جدول عدد 4

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

الوحدة: دينار

بيان النفقات	ق م أصلي 2018	ق م تكميلي 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ(2)-(1)	النسبة% (1)/(2)
البرنامج الفرعي 1-1	1778267000	1778267000	1777436986	-830014	99,95%
البرنامج الفرعي 1-2	453000	474200	460208	-13992	97,05%
المجموع العام	1778720000	1778741200	1777897194	-844006	99,95%

رسم بياني عدد 4

مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية برنامج التجارة الداخلية لسنة 2018

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع.الدفع)

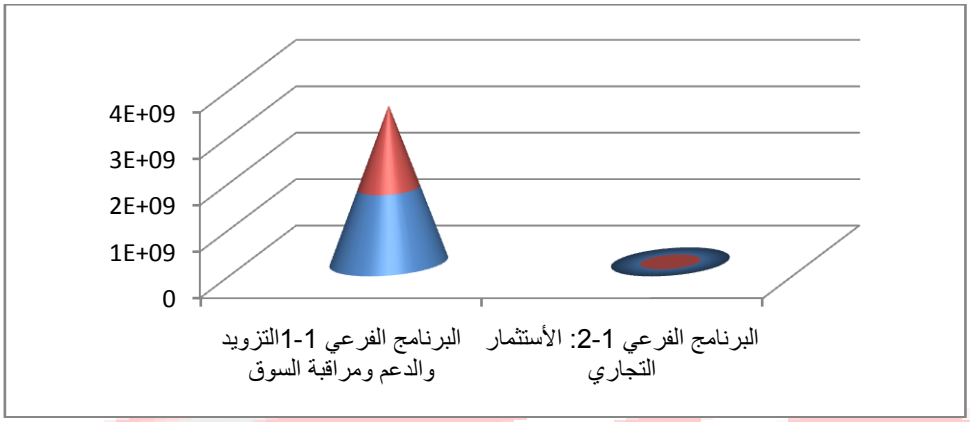

2-3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف 1.1.1: ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك

يتعلق هذا الهدف بـ :

- متابعة تزويد البلاد من المواد الحساسة نحو ضمان الوفرة وذلك بتعزيز آليات المتابعة والبرمجة المحكمة للمواسم الإستهلاكية وتنويع العرض بالإعتماد أساسا على الإنتاج الوطني واللجوء الظرفي إلى التوريد، إلى جانب دعم سياسة المخزونات التعديلية،
- إحكام التصدي للممارسات المخلة بالمنافسة وتطوير منظومة حماية المستهلك وذلك من خلال دفع وتحسين أداء عمل جهاز المراقبة الإقتصادية وتواجدها بالسوق ،

جدول عدد5:

الهدف 1.1.1: ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك

الهدف 1.1.1: ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2018 (ق.م التكميلي) (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) /(2)
	المؤشر 1.1.1.1 : نسبة إنجاز المخزونات التعديلية	%	80	84,92	106.15	85	85	55.8	65.64

	المؤشر 2.1.1.1 نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الإقتصادية	%	71	58.80	82.81	59.54	59.54	61.98	104
	المؤشر 3.1.1.1 نسبة الملفات المنجزة المتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة	%	27	27	41,3	29	29	10	34.5

رسم بياني عدد5 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف التزويد والدعم ومراقبة السوق لسنة 2018

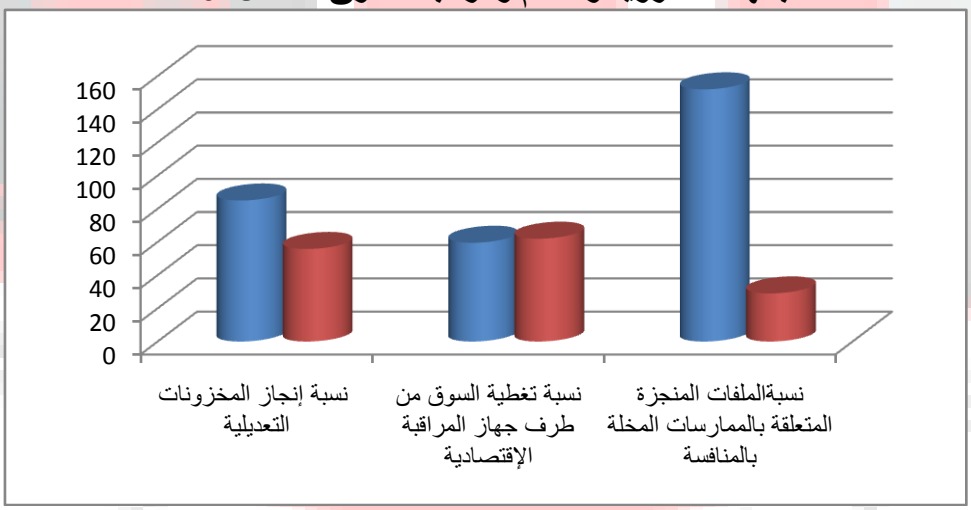

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:

مؤشر1.1.1.1: نسبة إنجاز المخزونات التعديلية :

يساهم هذا المؤشر في متابعة الإنتاج بالنسبة للمنتجات المعنية بتكوين المخزونات على غرار مادة (الحليب،البيض،لحم الدجاج والديك الرومي،البطاطا) و متابعة تطور الإستهلاك الوطني . وفي حالة عدم إنجاز برنامج الخزن يتم إتخاذ الإجراءات التعديلية اللازمة على غرار التوريد.

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بحوالي 55,8 % بالنسبة لسنة 2018 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- تسجيل نقص في إنتاج الحليب نتيجة تراجع عدد قطيع الأبقار وتقلص المساحات العلفية ، ارتفاع أسعار الأعلاف على المستوى المحلي ،
- أن نسق تكوين مخزون البطاطا لم يكن بالكيفية المأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى نقص في الإنتاج من جراء نقص مياه الري.
- تسجيل نقص في إنتاج لحوم الدواجن .

	برنامج الخزن (2018)	الإنجاز (2018)	النسبة (%)
الحليب (مليون لتر)	60	23,3	38,83
البيض(مليون بيضة)	50	41	82
لحم الدجاج (طن)	2000	1124	56,2
ديك رومي (طن)	1500	456	30,4
البطاطا(ألف طن)	40	28,8	72
			55,8

ومن أهم الأنشطة التي تقوم بها إدارة التجارة الداخلية لتحقيق نتيجة هذا المؤشر :

- المشاركة الدورية في لجان فنية تعنى بمتابعة تكوين المخزونات التعديلية.
- القيام بزيارات ميدانية لمعاينة المخزونات.
- وضع برنامج لتوزيع المخزونات على الجهات .
- متابعة و تقييم مدى تغطية المخزونات للحاجيات الإستهلاكية وإتخاذ الإجراءات التعديلية اللازمة (التوريد في حالة تسجيل نقص على غرار مادة البطاطا أو دعم التصدير حالة تسجيل فائض في الإنتاج).

المؤشر 2.1.1.1 : نسبة تغطية السوق من قبل أعوان المراقبة الإقتصادية

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 61.98% بالنسبة للتقديرات (59.54%) ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ تكثيف عمليات المراقبة مركزيا وجهويا وتنفيذ ما تم برمجته ضمن البرنامج الوطني للمراقبة،
- ✓ مضاعفة الحملات الإقليمية والوطنية،
- ✓ العمل خارج التوقيت الإداري وخلال أيام العطل.
- ✓ إنتداب إطارات فنية لتعزيز عمل المراقبة حيث تم إعداد برنامج تكوين خاص لإعدادهم للعمل الميداني،
- ✓ تقديم عدد 08 دورات تكوينية لفائدة الإدارات الجهوية للتجارة تنوعت بين الإجراءات القانونية والقطاعات الفنية.
- ✓ تفعيل دور اللجان الجهوية لمتابعة تطور الأسعار وضمان انتظام التزويد والتصدي للتهريب والتجارة الموازية وتنظيم المراقبة المشتركة بمنشور رئيس الحكومة عدد 32 لسنة 2018،
- ✓ إحكام التنسيق بين الهياكل المتدخلة في مراقبة السوق من تجارة وصحة وداخلية وفلاحة،

المؤشر 3.1.1.1 عدد الملفات المنجزة/عدد المؤشرات المرصودة

تم تسجيل نسبة انجاز قدرت 34.5 % بالنسبة لسنة 2018 ويعود ذلك إلى جملة من العوامل من أهمها:

- مغادرة أغلب إطارات الوزارة المختصين في المنافسة للإدارة وإلتحاقهم بمجلس المنافسة،
- نقص التكوين وغياب الدورات التكوينية خاصة الموجهة للإدارات الجهوية مما ترتب عنه تقلص عدد المؤشرات المرصودة وجديتها.

- **الهدف 2.1.1 ترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه**

بالتوازي مع مواصلة سياسة دعم السلع الاستهلاكية الأساسية، سيتم التركيز على ترشيد مستوى نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه وذلك من خلال مواصلة العمل على تنظيم ومراقبة مسالك

توزيع المواد المدعمة وتطوير العمل الرقابي المشترك ويتم قياس ذلك، بصفة نسبية، من خلال التحكم في الكميات السنوية المستعملة من مادتي الفلرينة والزيت النباتي المدعمة.

جدول عدد6:

الهدف 2.1.1: ترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه

الهدف 1-1-2 ترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات ق.م.ت 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات ق.م.أ 2018	تقديرات ق.م.ت 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018% (1) /(2)
	المؤشر 1-1-2-1: نسبة تطور الكميات المدعمة من **مادة الفارينة الموجهة لصنع الخبز PS**	مليون قنطار	6.5	6.6	%101.5	6.5	6.5	6.47	%99.53
	كميات الزيت النباتي المدعم	ألف طن	165	164.655	99,79%	165	165	162.354	%98.39

رسم بياني :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدفترشيد الدعملسنة 2018

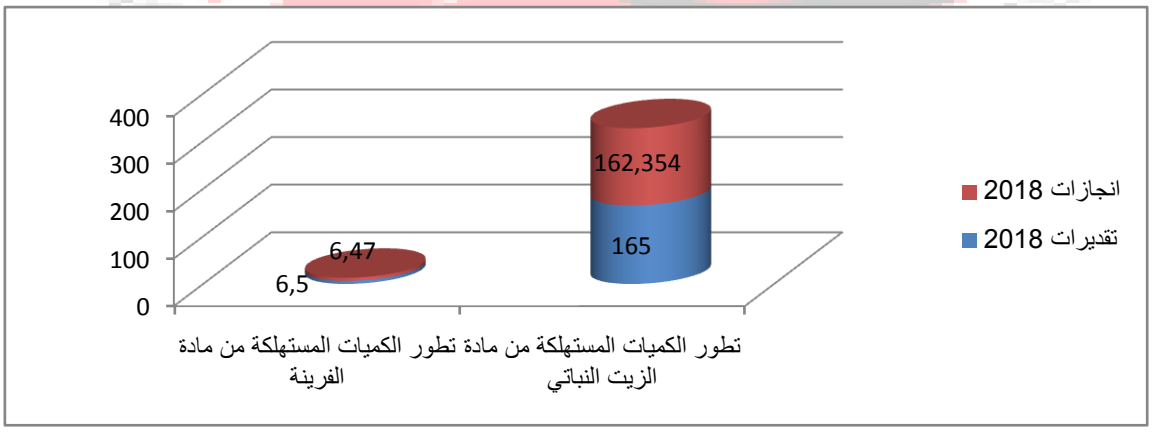

المؤشر 1.2.1.1- تطور الكميات المستهلكة من المواد المدعمة مقارنة بالسنة الفارطة :

بلغت كميات الفارينة المدعمة خلال سنة 2018 حوالي 6,47 م ق مقابل تقديرات أولية في حدود 6,5 م ق أي بانخفاض بنسبة 0,46% ، ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى دور التطبيقة الإعلامية الخاصة بمراقبة الفارينة في ضبط الحاجيات الحقيقية من الفارينة المخصصة لصنع الخبز من ناحية، والحد من استعمالها في غير الأغراض المخصصة لها من ناحية أخرى.

كما يتبين الأثر الإيجابي للتطبيقة الإعلامية في:

- الحد من تجاوز الحصص المخولة للمخابز والتزامها بصنف التخبيز المرخص لها.
- تقيد المطاحن بترويج الفارينة للمخابز المدرجة ضمن قائمة حرفائها والمحددة من قبل المصالح المختصة بوزارة التجارة من ناحية أخرى.

أما بالنسبة للزيت النباتي فقد بلغ حجم الإستهلاك بعنوان سنة 2018 حوالي 162,354 ألف طن مقابل تقديرات اولية في حدود 165 ألف طن ويرجع الفارق بالأساس إلى نجاعة منظومة الحصص في توزيع الزيت النباتي على المعلبين التي تم إعتمادها منذ سنة 2014، حيث يتم الإلتزام بترويج الزيت النباتي في حدود الحصص الشهرية المخولة لكل وحدة تعليب مع الأخذ بعين الإعتبار لكمية تعديلية في حدود 5 ألاف طن تروج على المعلبين في فترات ذروة الإستهلاك وعند الحاجة.

أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ✓ تم عقد اجتماعات دورية مع الأطراف المعنية باستعمال منظومة الفارينة (إدارة تنظيم وأساليب الإعلامية، إدارة الأبحاث الاقتصادية، المطاحن...) وذلك بهدف ضمان حسن استغلالها من جميع الأطراف والوقوف على الاخلالات قصد مزيد تحسينها.
- ✓ تم تنظيم دورات تكوينية للإدارات الجهوية حول منظومة الفارينة. وقد تم تمكين الإدارات الجهوية من النفاذ إلى التطبيقة الإعلامية منذ ماي 2018. وينتظر أن تساهم في مزيد التثبت من المعطيات المتعلقة بالمخابز مرجع النظر لها ومقارنتها بنتائج الأبحاث الميدانية المجراة.
- ✓ بهدف ترشيد نفقات الدعم، تم عقد العديد من الاجتماعات لفريق العمل المكلف بإعداد مخرجات نظام الرقابة الداخلية للمسار التسلسلي "دعم مادة الحبوب" **وقد تم إعداد مخطط العمل** للتحكم في المخاطر المتعلقة بمسار دعم مادة "الحبوب" الذي يشمل ثلاث مسارات تسلسلية فرعية من بينها مسار دعم مادة "الفارينة".

الهدف 1.2.1:تأهيل مسالك التوزيع وتطوير النسيج التجاري:

يندرج هدف تأهيل مسالك التوزيع في إطار البرنامج الفرعي الإستثمار التجاري ويمثل هذا الهدف أهمية بالغة باعتباره ركيزة أساسية لتطوير قطاع التجارة. ويرتقب في هذا المجال تنفيذ الجزء الثاني من

البرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري الذي سيشمل المشاريع المؤجلة والطلبات الجديدة إلى جانب تجسيد المشاريع المهيكلة على غرار سوق الإنتاج بسيدي بوزيد. وتتمثل المرحلة الثالثة (2016-2020) في إتمام البرنامج (القسط الثاني) كما جاء في مخطط التنمية من خلال تطوير وتعصير شبكة أسواق الجملة (المشاريع المؤجلة والطلبات الجديدة) إلى جانب تركيز منظومة معلوماتية لمتابعة الأسعار في أسواق الجملة والشروع في انجاز المشاريع الوطنية الكبرى (القاعدة التجارية للمواد الطازجة بجبل الوسط بزغوان وسوق الإنتاج الكبرى بسيدي بوزيد وسوق الإنتاج للقوارص بمنزل بوزلفة وسوقي الإنتاج للتمور بقابس وتوزر وقبلي....) مع إصلاح منظومة التوزيع بالنظر للتطور الذي ستشهده المساحات الكبرى والمتوسطة في نفس الفترة.

الهدف 1-2-1: تأهيل مسالك التوزيع	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات ق.م.ت 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات ق.م.ت 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018 (1) /(2)
	المؤشر عدد 1-2-1-1: نسبة إنجاز القسط 2 من برنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.	نسبة	%15	%12	% 80	% 30	%15	%50

رسم بياني :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف تأهيل مسالك التوزيع لسنة 2018

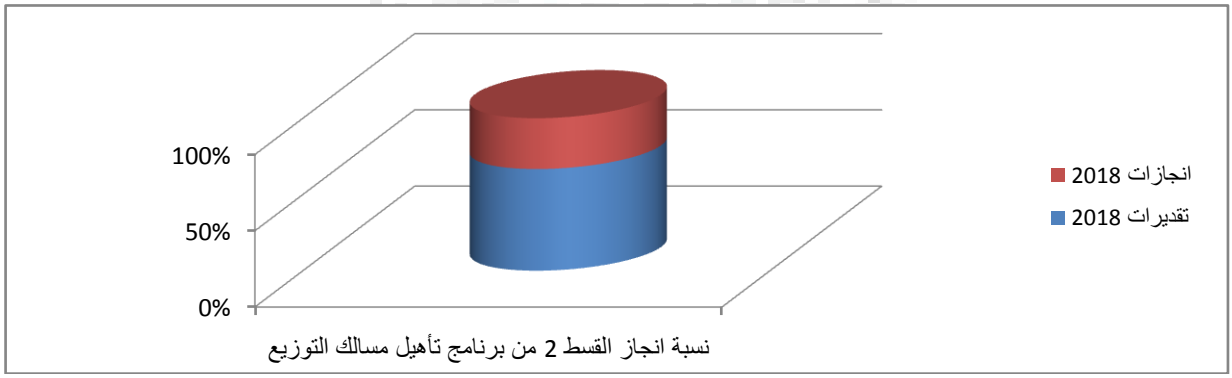

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:

المؤشر عدد 1-2-1-1: نسبة إنجاز القسط 2 من برنامج تأهيل مسالك التوزيع:

بلغت الانجازات بالنسبة لهذا المؤشر بعنوان سنة 2018 حوالي 15% وتعود أسباب تسجيل فارق في الانجازات والتقديرات إلى أسباب عديدة من أبرزها:

- ✓ إعلان طلب العروض عدد 2018/04 المتعلق بانجاز دراسة قصد تطوير منظومة اللحوم الحمراء في تونس غير مثمر للمرة الثالثة نظرا لعدة أسباب من أهمها: عدم جدية مكاتب الدراسات المشاركة وعددهم اثنين (CPA TUNISIE و ACC) في إعداد عروضهم الفنية إلى جانب عدم وجود مراجع مهنية في مجال اللحوم الحمراء في تونس لانجاز هاته الدراسة،
- ✓ غياب التمويل الضروري لتمويل مشاريع القسط الثاني من البرنامج (البنية التحتية والدعم المؤسساتي للأسواق المهيكلة التي سيتم إحداثها)...

أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

شهد القسط الثاني من تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2018 انجاز بعض العناصر التالية:

- ✓ **الانطلاق في تجسيم المشاريع الوطنية** والمهيكلة كما جاء في مخطط التنمية وبمقتضى الأمر عدد 4061 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أكتوبر 2014 والأمر الحكومي عدد 396 لسنة 2018 مؤرخ في 23 أفريل 2018 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 1107 لسنة 2004 المؤرخ في 17 ماي 2004 وتخص هذه المشاريع:
- ✓ **إحداث سوق الإنتاج للقوارص بالوطن القبلي (منزل بوزلفة)**: تم إعداد كراس شروط لانجاز دراسة جدوى المشروع إلى جانب تقديم المساعدة الفنية للجهة المالكة للسوق (عقد جلسات عمل في الولاية لاستحثاث نسق تقدم المشروع)،

- ✓ **إحداث القاعدة التجارية للمواد الطازجة ببئر مشارقة (زغوان)** : تم إعداد كراس شروط لتحيين دراسة قابلية الانجاز الفني والمالي للمشروع وإحالة الملف إلى وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي لإيجاد خط تمويل لانجاز المشروع في قسطه الأول المقدرة ب **30.6 م.د**،
- ✓ **إحداث القاعدة التجارية للخضر والغلال بباجة** : إعداد كراس شروط لانجاز دراسة جدوى المشروع وإحالة الملف إلى وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي للبحث عن ممول أجنبي ،
- ✓ **سوق الإنتاج للخضر والغلال ومنتوجات الماشية بسيدي بوزيد**: تم الإعلان عن طلب عروض دولي عدد **2018/2** لاختيار مكتب دراسات لتحيين دراسة قابلية الانجاز الفني والمالي للمشروع المنجزة سنة **2013** وقد تم اختيار مكتب الدراسات **SCET TUNISIE** لانجاز هاته الدراسة وذلك بمبلغ جملي قدره **259875 دينار** وقد تم الانطلاق في انجاز المرحلة الأولى من هاته الدراسة في ديسمبر **2018**.
- ✓ انجاز دورة تكوينية لفائدة إطارات برنامج الاستثمار التجاري في **مارس 2018** حول "**منظومة التصنيف والاسترسال**".

4 -التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:

- **أهم الإشكاليات والنقائص:**

✓ عدم توفر معطيات دقيقة حول تقديرات إنتاج المواد الفلاحية مما يؤثر سلبا على إستشراف وضعية التزويد وإتخاذ القرارات التعديلية اللازمة في الآجال المستحسنة.

✓ تشتت في مصادر تجميع المعطيات بين العديد من الهياكل والوزارات والمصالح العمومية المعنية بالخزن والإنتاج والترويج وهو ما يحد من مصداقية المعطيات المتوفرة وتباينها في العديد من الحالات مما يؤثر على إحكام سياسات الخزن.

✓ ضعف على مستوى آليات العمل المادية على المستوى الجهوي (أجهزة حواسيب الربط بالأنترنات ...).

✓ -غياب نظام معلومات خاص بالتزويد والمخزونات.

- ✓ إرتباط العمل بالهياكل والوزارات الأخرى والمجامع المهنية مما يؤثر على إحكام البرمجة والتنسيق وتبادل المعلومات والمعطيات خاصة الإحصائية حول برمجة الإنتاج والإستهلاك.
- ✓ محدودية الموارد البشرية المختصة لمراقبة السوق رغم الإنتدابات.
- ✓ البطئ في إستصدار التراتيب الفنية القطاعية (تقريبا 200 ترتيب) مما يعيق مراقبة عدة قطاعات إلى جانب تعطل إستصدار قانون السلامة الصناعية مما إنعكس على استراتجية الوزارة في مجال مراقبة السوق.
- ✓ محدودية التكوين والرسكلة للأعوان المكلفين بمراقبة السوق حيث يقتصر تكوين الإدارات الجهوية للتجارة من قبل إطارات الإدارة المركزية ولا يوجد تكوين للمكونين.
- ✓ عدم إدماج الإدارات الجهوية للتجارة في منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف من شأنه أن يؤثر على القدرة على الأداء.
- ✓ محدودية الموارد المادية الموضوعة على ذمة جهاز المراقبة،
- ✓ محدودية العنصر البشري المختص والمكلف بالمراقبة وبمتابعة الأبحاث، فضلا عن حركة النقل خاصة بإدارة الأسعار والمنافسة حيث تم تسريح عدد 03 إطارات مختصة وذات خبرة في مجال المنافسة سنة 2018.
- ✓ ضعف على مستوى آليات العمل المادية مركزيا و جهويا (أجهزة حواسيب – الربط بالأنترنات ...) والوظيفية خاصة ما تعلق بالمراجع القانونية والاقتصادية المرتبطة بالمجال و أدلة الإجراءات ومنهجيات العمل...،

- **أهم التدابير والأنشطة**

- ✓ مزيد إحكام التنسيق بين مختلف الهياكل والمنظمات المهنية المتدخلة في مختلف منظومات الإنتاج وخاصة الفلاحية منها(من خلال تكوين لجان وطنية وفنية تعنى بالمنظومات الفلاحية وبمتابعة تكوين المخزونات التعديلية) .
- ✓ -تكثيف العمل الميداني والمتابعة اليومية لمواكبة مختلف التحولات التي تشهدها السوق وهو ما أفضى إلى تحقيق نتائج هامة على مستوى تزويد السوق والتحكم في التقديرات على مستوى المخزونات.
- ✓ إنجاز منظومات وتطبيقات إعلامية خاصة بالتزويد وذلك لتوسيع مجال التدخل لكل المواد الإستهلاكية.

- ✓ برمجة دورات تكوينية تتعلق بالإحصاء وإرساء البرمجيات ذات العلاقة لفائدة الأعوان المباشرين بالإدارة الفرعية للتزويد.
- ✓ برمجة وتغطية قطاعات جديدة للمراقبة الاقتصادية،
- ✓ برمجة مراقبة التجارة الإلكترونية وعدم الاقتصار على معالجة العرائض في المجال،
- ✓ تحيين قاعدة البيانات المتعلقة بالمتدخلين الاقتصاديين،
- ✓ تعزيز جهاز المراقبة بانتدابات جديدة او تطعيم الإدارة من خلال دمج بعض الاطارات المختصة وذات خبرة في المجال (القانوني والاقتصادي والمالي ومراقبة الجودة).
- ✓ مزيد رصد إعتمادات للإقتناءات المتعلقة بالمراقبة (وسائل نقل، معدات قمع الغش، حواسيب محمولة ، تطبيقات....)،
- ✓ العمل على تحديث الأطر القانونية وإعداد مشاريع نصوص جديدة تتماشى والتطورات الحاصلة في القطاعات،
- ✓ مزيد برمجة دورات تكوينية وإعادة برنامج التكوين المستمر لتحفيز الأعوان.
- ✓ توفير وسائل العمل الضرورية وتوفير الإمكانيات الضرورية لمكتبة الوزارة (المراجع القانونية والاقتصادية/ تقارير مجلس المنافسة/ ...)،
- ✓ تحسين تبادل المعلومة وإنشاء منظومات إعلامية بالاشتراك مع مجلس المنافسة وفق مقتضيات الفصل 14 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار ،
- ✓ اتخاذ إجراءات لتسهيل الولوج للمعلومة وذلك خاصة بتسهيل النفاذ إلى المنظومات الإعلامية والقواعد البيانية خاصة في مجال المراقبة الاقتصادية ،
- ✓ العمل على نشر ثقافة المنافسة والاستهلاك لدى المتدخل الاقتصادي والمستهلك .
- ✓ إعادة هيكلة وتنظيم الإدارات و الهياكل و المؤسسات المنضوية تحت البرنامج .
- ✓ وضع إطار قانوني ينظم نشاط المركز الإقليمي للتكوين والتوثيق في مجال المنافسة ، وتدعيم نشاطه.

برنامج التجارة الخارجية

رئيس البرنامج: السيد خالد بن عبد الله: ابتداء من 1 جـــوان 2017

1 -التقديـــــم العـــام للبرنامج:

- **هيكلة البرامج الفرعية:**

برنامج التجارة الخارجية

البرامج الفرعية	المبادلات التجارية	الاندماج التجاري والاقتصادي
الهياكل المتدخّلة	- الإدارة العامة للتجارة الخارجية. - وحدة التصرف حسب الأهداف لتأمين كتابة المجلس الوطني للخدمات وإنجاز برنامج تأهيل الخدمات. - وحدة تنسيق ومتابعة برنامج تنمية الصادرات. - مركز النهوض بالصادرات. - غرف التجارة والصناعة	- الإدارة العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري. - وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع إحداث منطقة تجارية ولوجستية ببن قردان.

- **أهم أهداف البرنامج:**

يهدف برنامج التجارة الخارجية إلى:

✓ مزيد تعميق مقومات الاندماج الاقتصادي والتجاري للبلاد التونسية في محيطها العالمي والإقليمي ضمن إطار واضح مدعم بمجموعة من التشريعات والتراتيب والإصلاحات الهيكلية مع المحافظة على خصوصية النسيج الصناعي المحلي وتطوير القدرة التنافسية للمنتوج الوطني وتمتيعه بالحوافز والتشجيعات التي تضمن له حدا أدنى من القدرات الترويجية على مستوى الأسواق التصديرية القديمة أو الجديدة علاوة على تذليل العوائق المتعلقة بسيولة المبادلات التجارية وحركية البضائع والسلع والخدمات بما يرفع من القدرة على استقطاب الاستثمار الخارجي وتحفيز الاستثمار الداخلي وتحسين مناخ الأعمال.

✓ تنويع العرض القابل للتصدير وملاءمته حسب متطلبات السوق العالمية،

✓ تطوير الإطار التشريعي والتّرتيبي المتعلّق بالتجارة الخارجيّة بهدف تحسين مناخ تصدير وتطوير الخدمات المسداة إلى المؤسّسات المصدرة

- ✓ وضع برامج خصوصيّة للإحاطة بالمؤسسات صغيرة الحجم ومساعدتها على اكتشاف أسواق جديدة،
- ✓ دعم التمشّي الرّامي إلى تبسيط إجراءات التجارة الخارجيّة ودعم هياكل تنمية الصادرات وتسهيل الإجراءات خاصة على مستوى المراقبة الفنية وإجراءات الديوانة وتحسين اللوجيستية والنقل بالتنسيق مع وزارة النقل ووزارة المالية (الإدارة العامة للديوانة)،
- ✓ مواصلة التمشي الرامي إلى تطوير السياسة التجارية لتونس بالمنظمة العالمية للتجارة وتعزيز علاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي،
- ✓ توسيع المبادلات التجارية مع الشقيقتين ليبيا والجزائر،
- ✓ تنمية المناطق الحدودية لاستقطاب استثمارات صناعيّة أو خدماتية،
- ✓ ملائمة التشريعات التونسية مع الالتزامات الدولية لبلادنا،
- ✓ استحثاث المجهودات الهادفة إلى استقطاب الاستثمار الاجنبي ودعم التعاون مع الأسواق الافريقية،
- ✓ التحكم في عجز الميزان التجاري بترشيد واردات المنتجات ذات الصبغة الكمالية والتشجيع على استهلاك المنتوج المحلي بما يدفع الاستثمار الداخلي وينشط دورة الإنتاج،
- ✓ تفعيل الآليات الحمائية لحماية المنتوج المصنع محليا من الممارسات غير المشروعة عند التوريد.

- **أهم الأولويات الخاصة بالبرنامج :**
  - ✓ تدعيم قاعدة الجهاز التصديري،
  - ✓ تدعيم قاعدة المنتجات القابلة للتصدير اعتمادا على معيار القيمة المضافة،
  - ✓ تدعيم الانفتاح على الأسواق الجديدة،
  - ✓ تدعيم آليات الدفاع التجاري،
  - ✓ الضغط على عجز الميزان التجاري،
  - ✓ تحسين مناخ الأعمال والاستثمار وتحسين التصنيف الائتماني في إطار مؤسسات التصنيف العالمية،
  - ✓ ترشيد استعمال الحوافز والتشجيعات الموجهة نحو مرافقة المؤسسات المصدرة،
  - ✓ مواكبة انجاز الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف بالتنسيق مع الهياكل الأخرى ذات الصلة.

2 -تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

- **أهم الاصلاحات والأهداف الاستراتيجية التي تمّ تحقيقها:**

انعقاد المجلس الأعلى للتصدير بتاريخ 4 جانفي 2018 وإقراره لمجموعة من الإجراءات تتمثل في :

- ✓ الترفيع في ميزانية صندوق النهوض بالصادرات الى 40 مليون دينار سنة 2018 و80 مليون دينار سنة 2019 و100 مليون دينار سنة 2020،
- ✓ منح امتيازات تفاضلية لدعم الصادرات نحو السوق الافريقية (توفير 70 % من كلفة استكشاف الأسواق الخارجية و 60 % من كلفة النقل الجوي و 50 % من كلفة النقل البحري وتمكين الشركات من منحة على أول عملية تصدير وتحمل الدولة لـ 50% من أقساط تأمين الصادرات عن طريق الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية بالنسبة للصادرات نحو هذه السوق)،
- ✓ بداية إحداث برامج خصوصية للمنظومات التصديرية في إطار برنامج عقود مع الهياكل المهنية للقطاعات المصدرة (النسيج والملابس والأحذية والصناعات الغذائية والدوائية والميكانيكية والكهربائية والتكنولوجيات الحديثة).

*** أهم الإنجازات والأنشطة التي تم تحقيقها:**

- القيام بعديد الورشات على مستوى الجهات للتعريف بخدمات صندوق تنمية القدرة التنافسية والإحاطة ومرافقة الباعثين الشبان.
- مواصلة مراجعة الإطار التشريعي المتعلق بالتجارة الخارجية (مراجعة الأمر المتعلق بالمراقبة الفنية عند التوريد والتصدير، مراجعة الأمر المتعلق بالتنظيم الهيكلي للإدارة العامة للتجارة الخارجية...).
- مواصلة تأهيل خدمات المؤسسات والهياكل المتدخلة في هذا البرنامج على غرار تأهيل شباك التجارة الخارجية ومركز النهوض بالصادرات.
- استكمال المرحلة الأولى من تبسيط الاجراءات الادارية والشروع في المرحلة الثانية بانطلاق جرد الإجراءات الإدارية المتبقية وضبط الهياكل ذات الصلة.
- مواصلة مراجعة قائمة المنتجات الخاضعة لنظام المراقبة الفنية عند التوريد بالتنسيق مع الهياكل ذات الصلة.
- انضمام تونس رسميا للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا بداية من تاريخ 18 جويلية 2018.

- الشروع في استكمال العناصر اللوجستية اللازمة لتوطين مختلف التطبيقات الإعلامية (التطبيقة المتعلقة بالتصرف في سند التجارة الخارجية، التطبيقة الإحصائية الخاصة بمرصد التجارة الخارجية).
- الدفاع عن الصادرات التونسية في ما يتعلق بالإجراءات المتخذة ضدها من قبل بلدان أخرى (اللجوء الى جهاز فض المنازعات بالمنظمة العالمية للتجارة لحسم الاشكال المتعلق باتخاذ السلطات المغربية لإجراءات ضد صادرات الكراس المدرسي التونسي).

3 -نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 :

3-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

خلال سنة 2018، بلغت نفقات برنامج التجارة الخارجية **50323708** ألف دينار بينما بلغت تقديرات الإعتمادات المرصودة **53549000** ألف دينار، أي بفارق سلبي قدره 3225292 ألف دينار وتكون بذلك نسبة الانجاز في حدود **94 %**.

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	ق م أصلي 2018	ق م تكميلي 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1-2)	نسبة الإنجاز (1/2)
نفقات التصرف	**41441000**	**41441000**	**41734417**	**293417**	**%101**
التأجير العمومي	8704000	8704000	9077236	**373236**	**104%**
وسائل المصالح	1722000	1722000	1926704	**204704**	**%112**
التدخل العمومي	31015000	31015000	30730487	**-284513**	**%99**
نفقات التنمية	**12108000**	**12108000**	**8589291**	**-3518709**	**%71**
استثمارات مباشرة	**1000000**	**1000000**	**0**	**1000000**	**%0**
على موارد ميزانية الدولة	0	0	0	**0**	**0**
على موارد قروض خارجية	1000000	1000000	0	1000000	%0
تمويل عمومي	**11108000**	**11108000**	**8589291**	**-2518709**	**%77**
على موارد ميزانية الدولة	7115000	7115000	8589291	**1474291**	**%121**
على موارد قروض خارجية	3993000	3993000	0	3993000	**%0**

صناديق الخزينة	0	0	0	0	0
المجموع العام	53549000	53549000	50323708	-3225292	%94

✓ دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 3:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج

لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

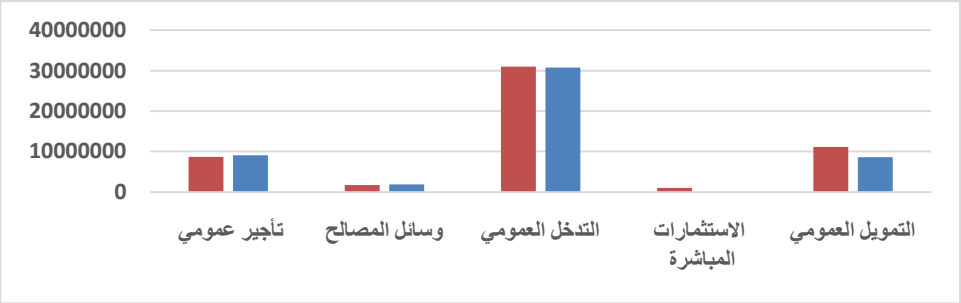

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

الوحدة: دينار

البرامج الفرعية	تقديرات سنة2018 ق.م . الأصلي	تقديرات سنة 2018 ق.م . تكميلي (1)	انجازات سنة 2018 (2)	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1)-(2)	%نسبة الانجاز (1)/(2)
البرنامج الفرعي 1 المبادلات التجارية	51678000	51678000	48762363	-2915637	94
البرنامج الفرعي 2 تعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري	1871000	1871000	1561345	-309655	83
المجموع العام	53549000	53549000	50323708	-3225292	94

رسم بياني عدد 4:

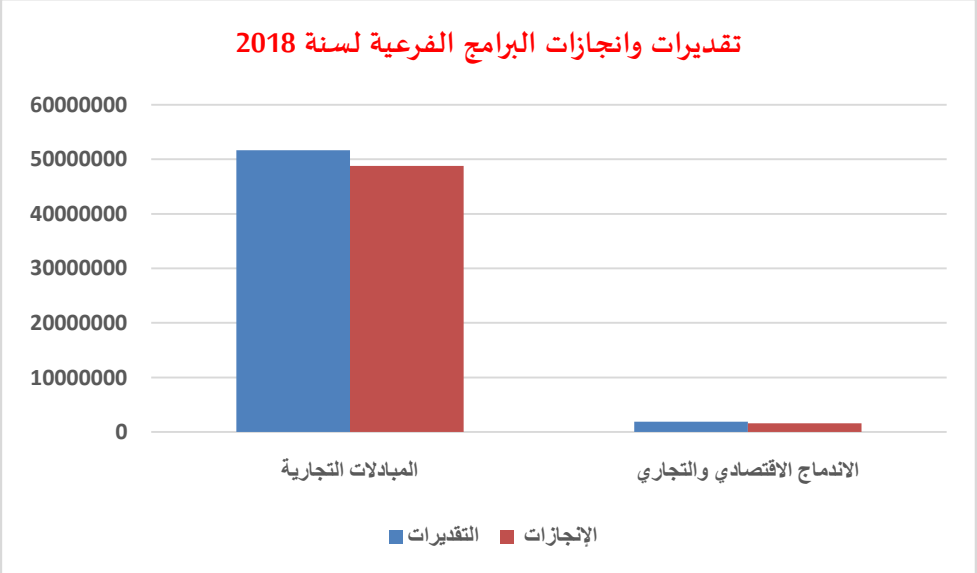

2-3تقديم لنتائج الأداء وتحليلها:

الهدف 2-1-1 : تنويع المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري :

تسعى وزارة التجارة إلى المساهمة في تنمية الصادرات نحو تطوير حجم وقيمة الصادرات التونسية وتوسيع قاعدة المصدرين وتطوير برامج الدعم والمساندة وتوجيهها نحو القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية خاصة منها الخدمات علاوة على التقليص من حدة الارتباط بمنطقة اليورو كمنطقة تقليدية للتبادل التجاري تستوعب أكثر من 80 % من قيمة وحجم المبادلات الخارجية وذلك عن طريق:

- تطوير تركيبة وهيكلة مكونات الصادرات وتنويع العرض القابل للتصدير ،
- تطوير القدرات الترويجية للمنتوج الوطني ضمن أسواق جديدة،
- التقليص من عجز الميزان التجاري،
- مرافقة المؤسسات المصدرة والتعريف بالمنتوج الوطني في الأسواق العالمية ،
- تذليل العوائق الإجرائية واللوجستية التي تعترضها الصادرات الوطنية وذلك من خلال دعم التمشي الرامي إلى تبسيط إجراءات التجارة الخارجية ودعم هياكل تنمية الصادرات وتسهيل الإجراءات خاصة على مستوى المراقبة الفنية والإجراءات الديوانية وتحسين العنصر اللوجستي والنقل بالتعاون مع كل من وزارة النقل ومصالح الإدارة العامة للديوانة،
- الانفتاح على أسواق جديدة غير الأسواق التقليدية وخاصة البلدان الإفريقية،

- مراجعة مدى نجاعة الاتفاقيات التجارية المبرمة مع الدول الأخرى والتجمعات الإقليمية الأخرى.

الهدف2-1-1: تنويع المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري	مؤشرات قيس الأداء		وحدة المؤشر	تقديرات ق.م.ت 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات ق.م.أ 2018	تقديرات ق.م.ت 2018 (1)	إنجازات (2)2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018% (2)/ (1)
	المؤشر 1.1.1.2. :تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية		نسبة	76	81	107	81.2	81.2	80	99
	المؤشر : 2.1.1.2 :نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات	تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات	نسبة	26	32	123	27	27	33	122
		تطور نسبة البنود التعريفية للمنتجات المصدرة بالمقارنة مع العدد الجملي للبنود التعريفية	نسبة	35	35	100	36	36	41	114

رسم بياني :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف تنويع المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري لسنة 2018

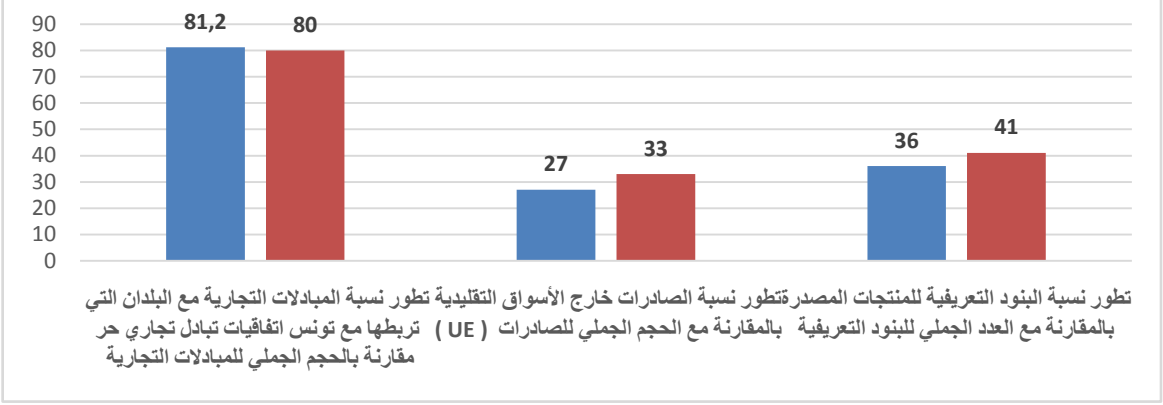

المؤشر 2-1-1-1: تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية:

تميزت سنة 2018 بتطور نسبة المبادلات التجارية الخارجية المنجزة في اطار اتفاقيات التبادل التجاري الحر من مستوى 76%مسجلة خلال سنة 2017 الى حدود 80 % خلال السنة الحالية أي بنسبة تطور قدرها 5 بالمائة مقابل توقعات تقدر 81.2 % .

تعتبر نسبة الانجاز مرضية عموما علما أنه كان من المتوقع أن تتجاوز الانجازات المسجلة بعنوان السنة الحالية مستوى التوقعات المبرمجة باعتبار انضمام الجمهورية التونسية إلى الكوميسا غير أن تأخر التوقيع على بروتوكول الانضمام واستيفاء الاجراءات المتعلقة بإدخال هذا الاتفاق حيز التنفيذ (مصادقة مجلس النواب والنشر والتي لم تقع إلا في مفتتح سنة 2019) أدى إلى عدم تجاوز هذه النسبة. هذا ولئن تبدو هذه النسبة مرضية الى حد ما باعتبار انجاز ما تم تقديره فانه كان من المؤمل أن يتجاوز الانجاز النتائج المؤملة باعتبار أنه كان يتوقع الشروع في انجاز عملي لعمليات تصدير مكثفة نحو وجهات جديدة في إطار استباق دخول تونس في اتفاقيات متعددة الأطراف للتبادل التجاري الحر خاصة مع الاتحاد الافريقي والكوميسا .كما كان يتوقع تسجيل نتائج تتجاوز مستويات الت قديرات نظرا للقرارات التي تم اتخاذها في اطار تحسين وتدعيم العنصر اللوجيستي وخاصة النقل نحو كل من روسيا ودول الغرب الافريقي غير أن تأخر دخول هذه القرارات حيز التنفيذ ساهم في عدم تطور النتائج إلى المستويات المأمولة.

من جهة أخرى، يبدو أن هذا المؤشر لا يعبر بصورة كافية وواضحة عن إستراتيجية الوزارة في مجال التصدير لعدة أسباب من بينها :

-ارتباط هذا المؤشر بعناصر وظروف موضوعية خارجة عن مجال سلطة الوزارة خاصة في مجال النقل البحري والجوي والتأمين،

-عدم وجود تدقيق واضح وصريح للنتائج المحققة جراء هذه العمليات بما فيها الانعكاسات على نسب تطور الصادرات عامة ونسبة تنوع المنتوج المصدر ونسبة نمو الجهاز التصديري.

المؤشر 2-1-1-2: نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات:

ينقسم هذا المؤشر الى:

*مؤشر فرعي 1: تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات.

*مؤشر فرعي 2: تطور نسبة البنود التعريفية للمنتجات المصدرة بالمقارنة مع العدد الجملي للبنود التعريفية:

1 – المؤشر الفرعي 1 : تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات:

تطورت نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية من 32 %سنة 2017 الى 33 % سنة 2018 مقابل توقعات لا تتجاوز حدود 26 %. علما أن هذه الزيادة تستوعبها الصادرات الموجهة نحو روسيا والبلدان الافريقية باعتبار أن سنة 2018 شهدت مواصلة الاعتماد على الخط البحري الجديد الرابط بين تونس وروسيا علاوة على تنامي الوعي لدى المؤسسات التونسية المصدرة بضرورة مزيد اقتحام الأسواق الافريقية وخاصة افريقيا ما وراء الصحراء. علاوة على ذلك فقد ساهم تطور صادرات زيت الزيتون الموجه الى كندا خلال سنة 2018 في تحقيق هذه النسبة ومن المؤمل أن تواصل هذه الصادرات نموها خلال السنوات القادمة باعتبار أن السوق الكندية تعد سوقا واعدة لهذا المنتوج ولمنتجات أخرى فلاحية خاصة أنه يرتقب خلال سنة 2019 الرفع من معدل الرحلات الجوية بين تونس وكندا الى معدل 4 رحلات يوميا مما سيساهم في حل مشكلة نقل الصادرات الى هذا البلد.

المؤشر الفرعي 2 :تطور نسبة البنود التعريفية للمنتجات المصدرة بالمقارنة مع العدد الجملي للبنود التعريفية:

بلغت نسبة الانجاز خلال سنة 2018 حوالي 41 %مقابل 36% متوقعة أي بزيادة قدرها 5% عما هو متوقع. كما تطورت نسبة الإنجاز بـ17 % عما تم تسجيله خلال السنة المنقضية.

ويعود هذا الفارق إلى الإمكانات التي أصبحت متاحة لتصدير بعض المواد التي كانت مستثناة من التصدير على غرار حديد الخردة علاوة على بروز صادرات منتجات فلاحية بيولوجية كما يعود هذا التطور في جزء منه إلى التعديلات التي أدخلت على التصنيفة الديوانية وذلك سواء بإدخال بنود تعريفية جديدة أو حذف بنود أخرى أو تعديلها. هذا ولئن كانت هذه المؤشرات ايجابية عموما فإنها تقيم الدليل مرة أخرى على العجز الهيكلي الذي يميز الصادرات التونسية باعتبار اقتران ايجابية النتائج المسجلة من عدمه بالمواد الفلاحية التي تتميز بأنها مواد :

-تخضع أساسا للعوامل المناخية،

-مواد ذات قيمة مضافة محدودة على صعيد جلب العملة الصعبة.

علاوة على ذلك فان النتائج المحققة رغم إيجابيّتها فهي تؤكد عدم قدرة القطاعات الأخرى على تحقيق انجازات مهمة على المستوى التصديري وذلك رغم النتائج المشجعة التي حققتها صادرات قطاع المواد الكهربائية والصناعات الميكانيكية.

الهدف2-2: الدفاع التجاري :

وذلك في إطار الحماية القانونية التي توفرها الاتفاقات الدولية المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للتجارة دون المساس بالالتزامات المحمولة على كاهل البلاد التونسية في ضمان حرية تنقل البضائع وحرية التجارة عموما وتمارس هذه الحماية في أطار التشريعات المتعلقة بالإجراءات الوقائية ومكافحة الاغراق والدعم غير المشروع والمكفولة بموجب انضمام تونس للمنظمة العالمية للتجارة.

كما تمارس أيضا من خلال حماية الصادرات التونسية من الاجراءات المحتملة التي قد يتخذها شركاء تونس التجاريين بمقتضى التحقيقات المنشورة والمعتمدة في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

أما بالنسبة لترشيد الواردات فيقصد منه التقليص من نسب واردات المواد الاستهلاكية المصنعة في تونس من جهة وذلك في إطار دعم الصناعة الوطنية وفي اطار التقليص من المواد ذات الصبغة الكمالية.

الهدف2-2: الدفاع التجاري	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات ق.م.ت 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات ق.م.أ 2018	تقديرات ق.م.ت 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %2018 (1) /(2)
	المؤشر 1.2.2:نسبة العرائض المنهاة من العرائض المقدمة	نسبة	40	40	100	50		25	50

رسم بياني :
مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الدفاع التجاري لسنة 2018

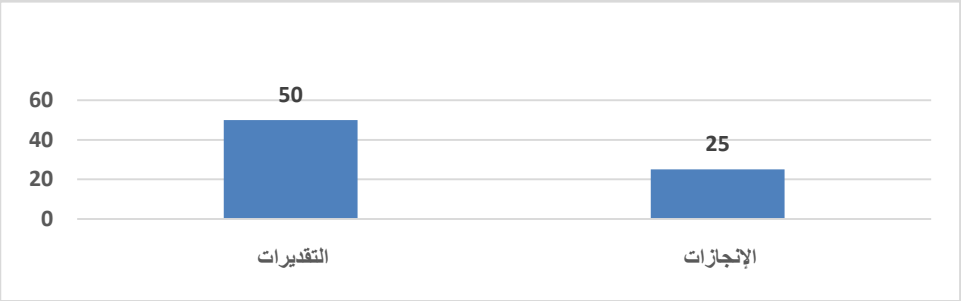

المؤشر 2-2-1: نسبة العرائض المنهاة من جملة العرائض المقدمة:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 5% بالنسبة لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- التخلي عن المنشور الصادر عن البنك المركزي التونسي بتاريخ 27 أكتوبر 2017 حيز التنفيذ والقاضي بإلزام الوسطاء المقبولين بعدم وضع اعتمادات على ذمة حرفائهم بغاية توريد المنتجات ذات الصبغة الكمالية موضوع قائمة تم إلحاقها بالمنشور المذكور إلا إذا وفر الموردون ضمانا من أموالهم الذاتية يغطي قيمة كامل المنتجات المزمع توريدها. وهذا ما أدى الى تراجع عدد العرائض المتلقاة من طرف الإدارة العامة للتجارة الخارجية.
- التراجع عن بعض الإجراءات التي تم اتخاذها بمناسبة قانون المالية لسنة 2018 والمتعلقة أساسا بالترفيع في المعلوم على الاستهلاك خاصة بالنسبة لبعض المواد الموردة التي لا تكتسي صبغة ضرورية على غرار الدراجات النارية والمربعات الخزفية، رغم أن مراجعة هذه الإجراءات لا تدخل ضمن مجال اختصاص الإدارة العامة للتجارة الخارجية باعتبار أن مصالح وزارة المالية تبقى المتعهدة الوحيدة وصاحبة الاختصاص المطلق في الاستجابة لطلبات المراجعة من عدمها
- وجود عرائض أخرى مختلفة حسب مواضيعها منها ما هو متصل بميدان اختصاص إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد على غرار طلب الحماية من واردات بعض المواد المتأتية من بلدان مختلفة ومنها ماهو غير متصل به كالتظلم من توظيف معاليم ديوانية على بعض المواد والتظلم من التجارة الموازية.

يمكن تفسير التفاوت الكبير المسجل بين التقديرات والانجازات بعدة عوامل :

- الضغط الكبير الذي خلقه عجز الميزان التجاري على سير الإدارة المكلفة بتلقي العرائض وايلائه الأهمية القصوى في العمل اليومي لهذه الإدارة خاصة بعد إقرار

اخضاع بعض المنتجات لنظام المراقبة الفنية عند التوريد باستعمال كراسات الشروط.عدم إلمام المتعاملين الاقتصاديين بمجال تدخل كل هيكل بما انجر عنه تلقي عرائض غير متصلة بميدان تدخل ونشاط الإدارة العامة للتجارة الخارجية.

- الحيز الهام الذي تم افراد بعض الملفات به على غرار ملف الإجراءات المتخذة من طرف السلطات المغربية تجاه الصادرات التونسية من الكراس المدرسي ومرافقة إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد للمؤسسات التونسية المصدرة لهذا المنتوج منذ مرحلة بداية التحقيق حتى الالتجاء الى جهاز فض المنازعات بالمنظمة العالمية للتجارة.

الهدف 3.1.2: تسهيل إجراءات التجارة الخارجية:

يساهم هذا الهدف في تذليل العوائق غير التعريفية في مرحلتي التوريد والتصدير بما يساهم في الضغط على الكلفة وضمان انسيابية التبادل التجاري وضمان التقيد بالالتزامات المترتبة عن الانخراط في التجمعات الإقليمية والدولية ذات الصبغة الاقتصادية

وينعكس هذا الهدف على مختلف مراحل عمليات التجارة الخارجية بما فيها العمليات ذات الطابع اللوجستي

الهدف3-2 تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات ق.م.ت 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات ق.م.أ 2018	تقديرات ق.م.ت 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %2018 (1) /(2)
	المؤشر2-1-3-1: عدد الإجراءات غير التعريفية عند التوريد والتصدير	عدد	**12**	**10**	**83**	**7**		**10**	**143**
	المؤشر2-1-3-3: نسبة التقدم في تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الآجال.	**نسبة**	**24**	**21**	**87**	**29**		27	93.1

رسم بياني :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف تسهيل إجراءات التجارة الخارجية لسنة 2018

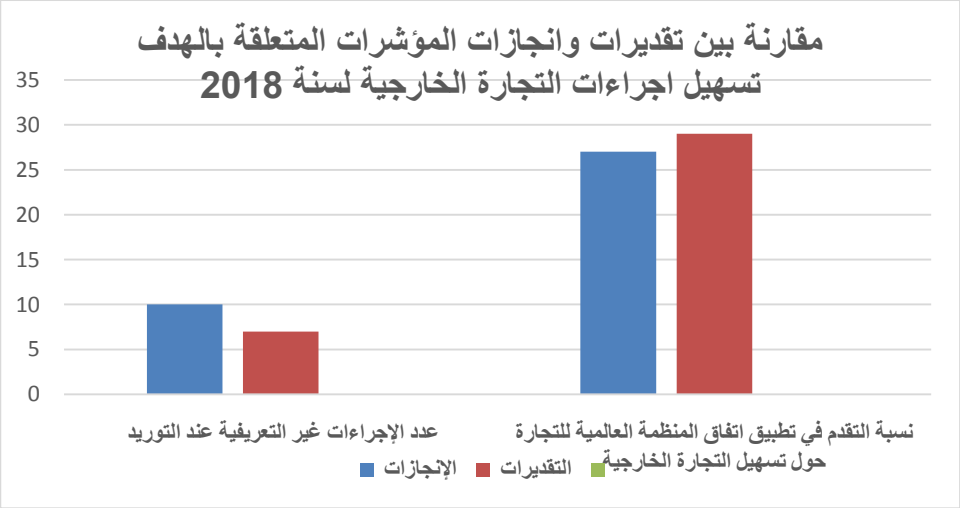

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:

تسهيل إجراءات التجارة الخارجية:

المؤشر2-1-3-1: عدد الإجراءات غير التعريفية عند التوريد والتصدير:

تمتسجيل نسبة انجاز تقدر ب 143% بالنسبة لسنة 2018 مقارنةبالتقديرات ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- اعتماد إجراءات جديدة للتقليص من عجز الميزان التجاري وترشيد التوريد من أهمها اخضاع توريد بعض المنتجات لنظام المراقبة الفنية عند التوريد باستعمال كراس الشروط والالتجاء وقتيا لإخضاعها للتراخيص المسبقة عند التوريد في انتظار استكمال مشاريع كراسات الشروط المنظمة لنشاط توريدها وذلك بداية من شهر نوفمبر 2018 بما ترتب عنه تزايد الضغط على شباك رخص التجارة الخارجية وهو الذي كان مبرمجا حذفه في إطار برنامج رقمنة جميع إجراءات التجارة الخارجية.
- كما أن نسق تنفيذ مشروع تسهيل إجراءات التجارة الخارجية على مستوى الإجراءات غير التعريفية عند التوريد لم يكن بالكيفية المأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى:
- عدم انعقاد اللجنة المكلفة بتسهيل إجراءات التجارة الخارجية وذلك في إطار المجلس الوطني للتجارة الخارجية.

- عدم إعادة تفعيل الوحدة المكلف بتسهيل إجراءات التجارة الخارجية صلب الإدارة العامة للتجارة الخارجية وذلك بعد أن وقع التخلي عنها بمجرد انتهاء البرنامج الثاني لتنمية الصادرات رغم انجاز مشروع لتنقيح الأمر عدد 2966 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وزارة التجارة .
- عدم تسجيل تقدم على مستوى مراجعة بعض النصوص القانونية المتعلقة بإجراءات التوريد على غرار الأمر عدد 1744 بتاريخ 29 أوت 1994 المتعلق بضبط طرق المراقبة الفنية عند التوريد والتصدير والمصالح المؤهلة للقيام بهذه المراقبة علاوة على توقف النظر في مشروع مراجعة القانون عدد 41 لسنة 1994 المؤرخ في 7 مارس 1994 المتعلق بالتجارة الخارجية.

المؤشر3.3.1.2: نسبة التقدم في تطبيق اتفاق تسهيل التجارة بالمنظمة العالمية للتجارة:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 93,1 % بالنسبة لتطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة ، وذلك استنادا إلى المعادلة الحسابية التالية:

$$I= 10\%*(A + B) + 2\%*(C+D+E+G+H) + 10\%*F+ I\%$$

ووفقا للمعطيات المضمنة بالجدول التالي:

المعطيات	التعريف	القيمة
A	تحديد القائمتين ب و ج وتواريخ وضعهما حيز التنفيذ	من 0 إلى 1
B	تحديد برامج المساعدات اللازمة بعنوان تطبيق اتفاق تسهيل التجارة، بالتنسيق مع الهياكل المعنية.	من 0 إلى 1
C	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالقائمتين ب و ج وبالتواريخ التقريبية لوضعهما حيز التنفيذ	0 أو 1
D	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالتواريخ النهائية لوضع إجراءات القائمة ب حيز التنفيذ	من 0 إلى 1
E	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالتواريخ النهائية لوضع إجراءات القائمة ج حيز التنفيذ، أو بصعوبة تحديد التواريخ النهائية.	من 0 إلى 1
F	معالجة طلبات المساعدات الخارجية بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية بهدف إبرام اتفاقيات بشأنها.	من 0 إلى 1
G	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالمعطيات المتصلة ب الاتفاقيات المبرمة أو الجاري بها العمل بخصوص المساعدات المطلوبة.	من 0 إلى 1
H	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالتقدم المسجل في الحصول على المساعدات.	من 0 إلى 1
I	متابعة تطبيق اتفاق تسهيل التجارة من قبل الهياكل المعنية (متابعة التقدم في مستوى مطابقة التشريعات الوطنية مع أحكام الاتفاق ، متابعة انجاز برامج المساعدات...).	(من 0 إلى 60)

حيث أن تقديرات نسبة التقدم في تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة خلال سنة 2018 كانت في حدود 29 %، في حين أن الإنجازات كانت في حدود 27. %

وقد تولت إدارة العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة إعداد مشروع أوّلي لتصنيف إجراءات اتفاق تسهيل التجارة ضمن الفئتين "ب" و"ج" والتواريخ التقريبية لوضعها حيز التنفيذ ببلادنا، في انتظار أن تتم المصادقة عليه من قبل كافة الوزارات والهيكل الفنية المعنية.

و تتواصل الأشغال لحث الوزارات والهياكل المعنية لتقديم مقترحاتها بخصوص تصنيف إجراءات الاتفاق الراجعة إليها بالنظر كليا أو جزئيا (توجيه عدة مراسلات، عقد العديد من الاجتماعات ....). كما تولت إدارة العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة إجراء محادثات مع بعض الأطراف المانحة على غرار "التحالف العالمي لتسهيل المبادلات التجارية " GATF بشأن إمكانية الاستفادة من برامج التعاون الفني لبلادنا من أجل تطبيق إجراءات اتفاق تسهيل التجارة بتونس. وقد تمت مراسلة كافة الأطراف الوطنية لتقديم مقترحاتها بخصوص البرامج المرجوة.

4 - **التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:**

- **أهمّ الإشكاليات المطروحة:**

تسجيل تفاوت على مستوى تجاوب الوزارات والهياكل الوطنية الفنية المعنية بتطبيق إجراءات اتفاق تسهيل التجارة.

- **التدابير المقترحة:**

سيتم خلال سنة 2019 مواصلة العمل على متابعة تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة بتونس، لاسيّما من خلال:

- تكثيف المشاورات مع القطاع الخاص بهدف التقدم في تطبيق اتفاق تسهيل التجارة بتونس.
- عقد اجتماعات تشاورية وتنسيقية مع كافة الوزارات والهياكل المعنية من أجل التسريع في وضع الإجراءات الراجعة إليها بالنظر حيز التطبيق على المستوى الوطني للإيفاء بالتزاماتنا الدولية .
- حث كافة الأطراف الوطنية لتقديم مقترحاتها بخصوص برامج المساعدات المرجوة لاكتساب القدرات لتطبيق إجراءات اتفاق تسهيل التجارة الراجعة إليها بالنظر.
- على المستوى الهيكلي: وفي إطار مشروع إعادة هيكلة مركز النهوض بالصادرات فانه من المخططات المقترحة لصندوق النهوض بالصادرات هو تقسيمه طبقا لهياكل يتضمن كل منها مستشارين أخصائيين في التصدير يتولون مهمة مرافقة المؤسسات ضمن عمليات التصدير

طبقا لمخطط تصديري، إلى جانب إلزام الشركات بتقديم تقارير عن نشاطها تمكن الصندوق من تقييمها.

- على المستوى الدولي: التسريع في نسق الانخراط في منظمة الكوميسا ووضع استراتيجية تصديرية خصوصية ملائمة لطبيعة هذه السوق.
- وضع إستراتيجية لتعريف المتعاملين الاقتصاديين بميدان تدخل إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد وتنبني هذهالإستراتيجية على:
- تنظيم دورات تكوينية في مجال التعريف باليات الدفاع التجاري لفائدة الهياكل المنضوية تحت التجمعات المهنية (على غرار الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة)؛ غرف التجارة والصناعة ومراكز الأعمال.
- التركيز في الاجتماعات المقبلة في إطار المنظمة العالمية للتجارة على حضور المختصين في مجال التسهيلات التجارية .
- إعادة اثارة تنقيح أغلب النصوص المتعلقة بإجراءات التجارة الخارجية لمزيد التبسيط .
- التسريع في نسق اعتماد التطبيقات الإعلامية المتعلقة بتسهيل إجراءات التجارة الخارجية.
- رقمنة جميع إجراءات التصدير وإدراج جميع المتدخلين في العملية التصديرية في شبكة تونس للتجارة.
- إعداد دليل للإجراءات المتعلّقة بالتّصدير وبالإجراءات الديوانية والمينائية معترف به وملزم لكافة الهياكل المعنيّة بالتّصدير. ونشره على أوسع نطاق وإدراجه بالمواقع الإلكترونية للإدارة
- توسيع وتسهيل منح صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد على جملة المتدخلين في عملية التصدير.
- إعادة هيكلة Export SOS وتركيز تمثيليات لها بأهم الموانئ والمطارات ووضع خط أخضر على ذمة المصدرين.
- إعفاء المؤسسات المتحصلة على علامات الجودة وعينات السلع بدون دفع من إجراءات المراقبة الفنية عند التصدير واختصار آجال هذه الإجراءات.
- التعاون مع عدد من المنظمات الإقليمية و الدولية لوضع أطر للتعاون الإستراتيجي للفترة القادمة، و شمل ذلك بالخصوص:- مشروع إستراتيجية التعاون بين تونس و البنك الإسلامي للتنمية للفترة 2018-2020، ومشروع خطة التعاون الفني بين تونس و لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) للفترة 2018- 2019 و يجري

العمل حاليا مع الوزارات المشرفة على هذه المشاريع على إستكمالها. وتم تسجيل مؤشرات إيجابية على تقدم إعداد هذه المشاريع لا سيما من خلال الزيارات التي تقوم بها وفود من المنظمات المعنية لتونس و لقاءاتها مع الجهات التونسية المعنية وعليه يجب تكثيف المتابعة و التنسيق بشأن هذه الأطر بما يتماشى و الأولويات القطاعية المدرجة بمخطط التنمية.

برنامج التجارة الالكترونية و الاقتصاد اللامادي

رئيس البرنامج: السيد خباب الحذري مدير تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي,ابتداء من 16 ماي 2016

1 - تقديم البرنامج واستراتيجيته:

- خارطة البرنامج

البرنامج	الإدارات المركزية
التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي	إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي

- إستراتيجية البرنامج :

تبرز الدراسات والبحوث العالمية أن التجارة الإلكترونية أصبحت بالنسبة للدول النامية ضرورة ملحة لزيادة إسهامها في التجارة العالمية وكذلك لتطوير قطاعاتها الإنتاجية الوطنية وإتاحة فرص متزايدة لرفع معدلات نموها الاقتصادي.

وحتى يتحقق ذلك، لا بد من العمل على توفير متطلبات ومقومات التجارة الإلكترونية مع تذليل التحديات والعقبات للحاق بركب الاقتصاد اللاحدودي العالمي.

وفي هذا الإطار، تعتمد إستراتيجية تنمية التجارة الإلكترونية على مجموعة من التوجهات وهي:

- اعتبار التجارة الالكترونية عاملا مهما في تطوير وتعصير القطاع التجاري بتونس (تجارة داخلية وخارجية).
- اعتبار التجارة الالكترونية نشاطا واعدا قادرا على فتح الآفاق أمام التشغيل ودفع الاستثمار المحلي والأجنبي.
- تسهيل اندماج النسيج الاقتصادي الوطني في الاقتصاد الرقمي المعولم من خلال تنمية المحتوى الرقمي للمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين في إطار صناعة وطنية للمحتوى.

واعتبارا لذلك تعمل إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي على إنجاز جملة من المشاريع والبرامج تهدف إلى :

- نشر ثقافة التجارة الإلكترونية لدى المؤسسات الاقتصادية،
- متابعة تطوّر التجارة الإلكترونية من خلال جمع إحصائيات الدفع الإلكتروني،
- تنظيم نشاط التجارة الإلكترونية في تونس،
- تنمية صادرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر التجارة الإلكترونية والمنصات التجارية الإلكترونية
- إرشاد وتوجيه أصحاب المشاريع،

2 تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

1 -أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها خلال سنة 2018 والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج:

❖ **دراسة حول واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في تونس : وفي هذا الخصوص تم:**

✓ تمّت الموافقة على تمويل إنجاز دراسة حول "التجارة الالكترونية في تونس:الواقع والآفاق" من ميزانية التنمية لوزارة التجارة لسنة 2017 بقيمة جملية تساوي 100 ألف دينار.

✓ ومن المنتظر أن تمكّن هذه الدراسة من توفير تقييم شامل للمناخ العام لهذا النشاط الواعد ومزيد الإحاطة به وتنظيمه وإيجاد الحلول المناسبة لتجاوز العوائق والصعوبات التي تحول دون تطوّره.

✓ تمّ الشروع في طلب العروض (مضيّق مسبوق بانتقاء) الخاص بالدراسة منذ تاريخ 25 أوت 2017، حيث تمّ خلال سنة 2018 العمل فرز العروض وتقييمها، وأبدت اللجنة الوزارية لمراقبة الصفقات العمومية بتاريخ 19 ديسمبر 2018 رأيها إعلان طلب العروض غير مثمر.

✓ سيتمّ العمل على إعادة نشر طلب العروض للمرة الثانية خلال سنة 2019.

❖ **إعداد دليل إجراءات التصدير على الخط:**

✓ تمت المساهمة في إنجاز دليل إجراءات التصدير على الخط في إطار مشروع "Easy-Export".

❖ **استبيان حول سلوك المستهلك التونسي على الخط:**

✓ تم انجاز الدفعة الأولى من مؤشر " Baromètre e-Commerce" وذلك بالتعاون مع شركة "Mdweb" والمعهد الوطني للاستهلاك وقد تم الإعلان عن النتائج يوم 10 أكتوبر 2018 على هامش أشغال ملتقى حول "التجارة الالكترونية في تونس: الفرص والتحديات" والذي نظمته إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي بالتعاون مع برنامج تطوير القانون التجاري "CLDP" التابع لوزارة التجارة الأمريكية.

❖ **متابعة مؤشرات تطور التجارة والدفع الإلكتروني في تونس.**

✓ يقع التنسيق مع كل من شركة نقديات تونس والديوان الوطني للبريد لمتابعة المؤشرات المتعلقة بمواقع الواب التجارية والخدماتية المنخرطة في منظومتي الدفع الإلكتروني clictopay و e-dinar.

✓ بلغ عدد مواقع الواب 1657 موقع واب تجاري وخدماتي إلى موفى سنة 2018.

✓ بلغ عدد المبادلات التجارية الإلكترونية أكثر من 4 مليون عملية دفع على الخط بقيمة جملية تناهز 225 مليون دينار.

✓ على المستوى الدولي، احتلت تونس المرتبة 79 على المستوى العالمي من بين 151 دولة (نفس المرتبة مقارنة بسنة 2017) وفقا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لسنة 2018 الخاص بمؤشر التجارة الالكترونية بين المؤسسة والمستهلك « B2C e-commerce Index 2018» والمتعلّق بتقييم استعداد البلدان لاعتماد التجارة الالكترونية. وبذلك تحتل تونس المرتبة الأولى مغاربيا والمرتبة الرابعة إفريقيا.

❖ **تنظيم دورات تكوينية تحسيسية بالجهات بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة.**

✓ تمت المساهمة والمشاركة في تنظيم ملتقى حول التصدير على الخط بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة بالوسط وذلك يوم 4 ديسمبر 2018 تحت عنوان " الرقمنة: دعامة لتنمية المؤسسات بالخارج ".

❖ **التكوين ونشر ثقافة التجارة الإلكترونية:**

✓ تمّ تنظيم دورة تكوينية حول "التعريف بالتسويق الإلكتروني ومختلف خاصياته والتقنيات المعتمدة" يوم 27 أفريل 2018 بالتعاون مع السيدة إيناس نصري المديرة العامة لشركة webpower المتخصّصة في مجال التسويق الإلكتروني.

✓ تمّ على هامش الملتقى الدوري للمراقبة الاقتصادية المنعقد بالحمامات أيام 27، 28 و29 أفريل 2018 تنظيم دورة تكوينية حول مراقبة مواقع التجارة الإلكترونية.

✓ تمّ على هامش الندوة التي نظمتها إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي بالتعاون مع برنامج تطوير القانون التجاري CLDP يومي 10 و 11 أكتوبر 2018 بنزل كونكورد، الإطلاق الرسمي لعلامة الثقة في مواقع الواب التجارية من خلال إمضاء اتفاقية شراكة بين كل من الغرفة النقابية الوطنية للتجارة الإلكترونية والبيع عن بعد والمعهد الوطني للاستهلاك ومنظمة الدفاع عن المستهلك حيث تمّ تقديم عرض مفصّل حول علامة الثقة لمواقع التجارة الالكترونيّة http://labeldeconfiance.tn

3 -نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 :

1-3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نفقات برنامج التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي خلال سنة 2018، 240.803 ألف دينار بينما بلغت تقديرات الاعتمادات المرصودة 254.000 ألف دينار

أي بفارق ايجابي قدره 13.20 ألف دينار و تكون بذلك نسبة الانجاز في حدود ...% كما هو مبيّن بالجدول التّالي :

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إع الدفع)

الوحدة : ألف دينار

بيـان النفقات	تقديرات 2018 ق.م.أ	تقديرات 2018 ق.م.ت (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2018	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات تصرف	254.000	254.000	240.803	13,20	94.8%
تأجير عمومي	207.000	207.000	184.743	22,26	89.2%
وسائل مصالح	43.000	43.000	52.310	-9,31	121.7%
تدخل عمومي	4.000	4.000	3.750	0,25	93.8%
نفقات تنمية	0	0	0	0	-
استثمارات مباشرة	0	0	0	0	-
على الميزانية	0	0	0	0	-
على القروض الخارجية	0	0	0	0	-
تمويل عمومي	0	0	0	0	-
على الميزانية	0	0	0	0	-
على القروض الخارجية	0	0	0	0	-
صناديق خزينة	0	0	0	0	-
المجموع العام:	**254.000**	**254.000**	**240.803**	**13,20**	**94.8%**

رسم بياني عدد 3

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية برنامج التجارة الالكترونية لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اع الدفع)

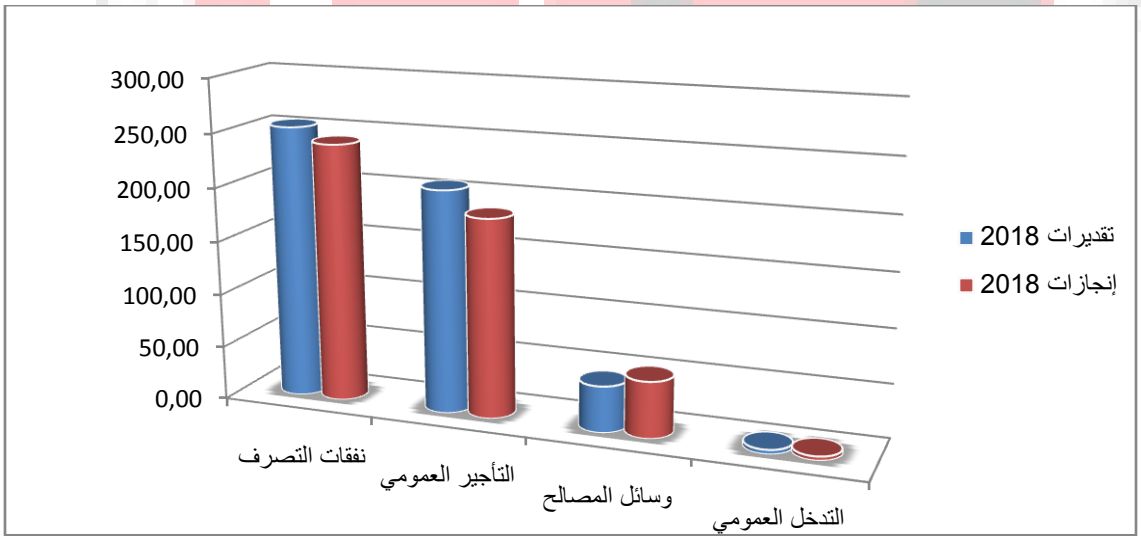

2-3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف3-1: تطوير نشاط التجارة الالكترونية:

يعتبر تطوير نشاط التجارة الإلكترونية ذو أهمية بالغة للمساهمة في تطوير مناخ التجارة الإلكترونية ومواكبة التطور التكنولوجي العالمي حيث يتم السعي إلى توفير التحسيس والمساندة والتأطير في اتجاه تحفيز المبادرات الخاصة لبعث مشاريع في المجال المذكور.

الهدف 1.3: تطوير نشاط التجارة الالكترونية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	تقديرات 2018 ق.م.أ	تقديرات 2018 ق.م.أ	إنجازات 2018	نسبة الانجازات مقارنة بقديرات 2018
	المؤشر 1.1.3: نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية	نسبة%	–	+%18	+%20	+%20	+%16.5	%82.5
	المؤشر 2.1.3: نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	نسبة%	–	+%19	+30%	+30%	+35%	%116.7

رسم بياني عدد4 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بهدف تطوير نشاط التجارة الالكترونية

المؤشر 1.1.3: نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية

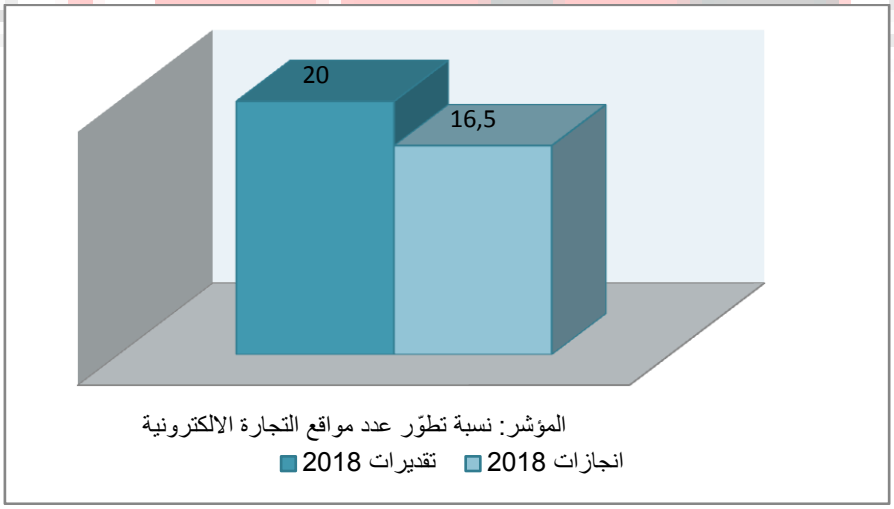

رسم بياني عدد5 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بهدف تطوير نشاط التجارة الالكترونية

المؤشر 2.1.3: نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية

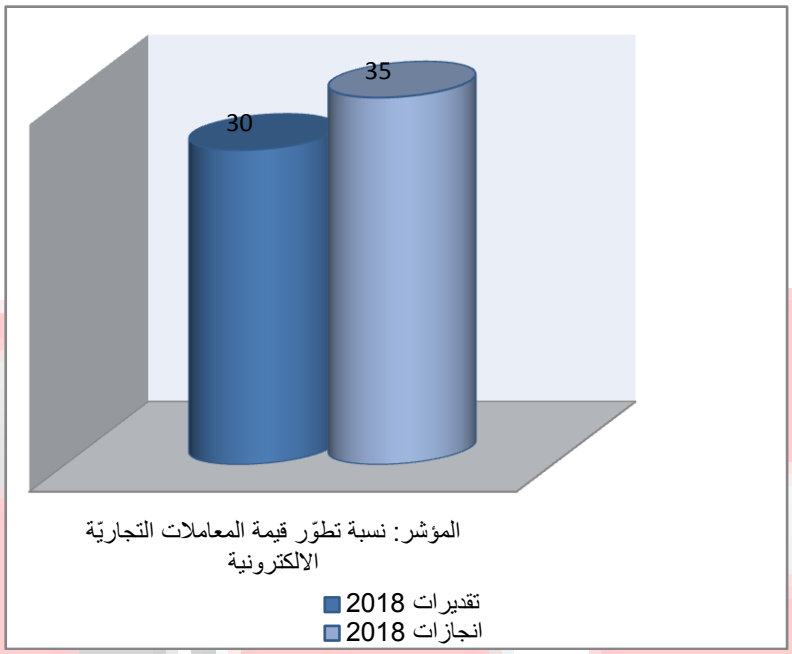

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:

المؤشر 1.1.3: نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية:

بالنسبة لهذا المؤشر، تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 82.5% ويعود ذلك لوجود عدة مواقع تجارة الكترونية لا يقع احتسابها بسبب:

- اعتمادها كليا على الخلاص عبر آلية الدفع عند التسليم « Cash On Delivery »
- لا تمتلك الإدارة آلية لمعرفة عدد مواقع التجارة الالكترونية غير تلك المنخرطة في منظومتي الدفع الالكتروني "E-Dinar" و"ClicToPay".

المؤشر 2.1.3: نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية:

بالنسبة لهذا المؤشر، تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 108% ويعود ذلك إلى:

- تمّ تسجيل تطوّر ملحوظ في عدد معاملات الدفع الإلكتروني بنسبة 67% ليبلغ قراية 4مليون معاملة ويعود ذلك إلى تنامي عدد المعاملات تبعا لقرار إجبارية الدفع الإلكتروني لمعاليم الترسيم الثانوي والإعدادي.

4 التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:

الإشكاليات:

عدم إدراج مشاريع وبرامج ضمن العنوان الثاني من ميزانية البرنامج (نفقات التنمية) وقد اقتصر مجهود الإدارة على تنفيذ بعض المشاريع الممولة من البنك الدولي والمشاريع المندرجة في إطار التعاون الدولي.

التدابير والأنشطة المقترحة:

- تحديد أنشطة فعلية تقوم بإنجازها إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي بهدف النهوض بهذا المجال مع تضمينها بالميزانية قصد الحصول على التمويل اللازم لمختلف الأنشطة المقترحة.
- مزيد العمل على نشر ثقافة التجارة الإلكترونية من خلال:
  - وضع خطة اتصالية شاملة (مطويات، بوابة، فيديوهات، ....).
  - القيام بجملة من الندوات التحسيسية حول التجارة والبيع على الخط لفائدة التجار والمستهلكين وإطارات وزارة التجارة خاصة سلك المراقبة الاقتصادية
- تأهيل وتطوير مهارات أعوان المراقبة الاقتصادية حول مختلف الممارسات التجارية والخدماتية على شبكة الأنترنات.
- تنمية قدرات إطارات إدارة تنمية التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي وذلك بالمشاركة في دورات تكوينية **مهنيّة متقدمة** (gestion des projets, marchés publics, formulation et rédaction des textes juridiques, communication, ...)

برنامج "القيادة والمساندة"

رئيس البرنامج :

- **السيد محمد البحري القابسي : من 01 أكتوبر 2017 إلى غاية 11 أفريل 2018.**
- **السيد محمد الهادي الإينوبلي : من 12 أفريل 2018 إلى غاية 12 ماي 2019.**
- **السيد الحبيب الجلاصي: منذ 13 ماي 2019.**

1 -التقديم العام للبرنامج :

- **هيكلةالبرنامج:**

- **البرنامج الفرعي : الدعم والمساندة**

(الإدارة العامة للمصالح المشتركة، وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة)

- **البرنامج الفرعي: القيادة والإشراف**

(الديوان ومختلف المكاتب المتصلة به، التفقدية العامة)

يتدخل البرنامج أفقيا من أجل توفير المساندة والدعم لبقية برامج وزارة التجارة و يهتم بالأساس بالجوانب التي تتعلق بالشؤون المالية والموارد البشرية والوسائل المادية واللوجستية للوزارة إلى جانب عمليات التصرف ذات الصلة خاصة في جانبها المالي وذلك بحكم طبيعة مشمولات ومهام الهياكل الإدارية التي تنتمي إليه مع السهر على تطبيق سياسة الدولة في مجال ترشيد استهلاك الطاقة وحسن التصرف في وسائل النقل وتحسين ظروف العمل الإداري بتهيئة البناءات وتوفير المعدات والتجهيزات الضرورية ...

2 -تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

يمكن بلورة أهم الإنجازات والأهداف الإستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة خاصة في ما يلي:

توفير بنية تحتية تتماشى ومتطلبات المرحلة في حدود الإمكانيات المتاحة خاصة فيما يتعلق بدعم جهاز المراقبة الاقتصادية سواء كان ذلك عبر مواصلة دعم قدرات الأعوان والإطارات سعيا إلى الرفع من مردودية العمل الإداري أو عبر توفير التجهيزات أوالفضاءات أو البناءات الإدارية طبقا للمعايير المعمول بها وذلك رغم محدودية الإعتمادات المرصودة الناتجة عن الظرف الاقتصادي الصعب .

العمل على إيجاد الحلول الكفيلة بتسوية المتخلدات التي تثقل كاهل الميزانية خاصة تجاه الشركات الوطنية مقابل اتخاذ جملة من التدابير بخصوص مزيد التحكم في استهلاك الطاقة وتكاليف الصيانة رغم الارتفاع المتواصل للأسعار بصفة عامة، وذلك من خلال:

إرساء ثقافة التقشف و التحلي بالمسؤولية والمسائلة تجاه التصرف في الملك العام.

استصدار عديد المناشير الداخلية ذات الصلة بتنظيم استغلال التجهيزات الإدارية ومتابعة تطبيقها في إطار المحافظة على الدور الوظيفي للمرفق العام.

تكثيف عمليات المراقبة الإدارية في الغرض.

تشجيع الأعوان على التطوير الذاتي المعرفي في مجال ا لقيام بعمليات الصيانة (سيارات، معدات إعلامية ...) عوض التوجه لمسدي خدمات لتخفيض النفقات قدر الإمكان.

التسريع في تفعيل النظام المعلوماتي المتوفر في مجال الدعوة للمنافسة فيما يتعلق باجراءات الشراء العمومي وذلك لتقليص التكاليف ذات الصلة وسعيا لضمان حسن تنفيذ برنامج الشراءات دون تسجيل أي تعطيلات التي من شأنها أن تكلف الإدارة مزيد من النفقات.

السهر على تبسيط الخدمات الإدارية لفائدة مختلف المتعاملين والمتدخلين وتيسير الإطلاع على المعلومات والمعطيات المتعلقة بإجراءات وشروط الحصول على الخدمات وإتمام المعاملات الإدارية إلكترونيا.

3 ـ نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018:

1-3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان النفقات	تقديرات 2018 (ق .م الأصلي)	تقديرات 2018 (ق.م التكميلي) (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات تصرف	**6.444.000**	**6.444.000**	**6.622.581**	**178.581**	**%102.7**
تأجير عمومي	4.947.000	4.947.000	4.640.739	- 306.261	% 93.8
وسائل مصالح	1.410.000	1.410.000	1.721.842	311.842	% 122.11
تدخل عمومي	87.000	87.000	260.000	173.000	% 298.85
نفقات تنمية	**1.295.000**	**1.295.000**	**1.033.125**	**- 261.875**	**% 79.77**
إستثمارات مباشرة	**1.295.000**	**1.295.000**	**1.033.125**	**- 261.875**	**%79.77**
على الميزانية	1.295.000	1.295.000	1.033.125	- 261.875	% 79.77
على القروض الخارجية					
تمويل عمومي					
على الميزانية					
على القروض الخارجية					
صناديق خزينة					
المجموع العام:	**7.739.000**	**7.739.000**	**7.655.706**	**- 83.294**	**% 98.92**

*** دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

رسم بياني عدد1:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة

لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إع الدفع)

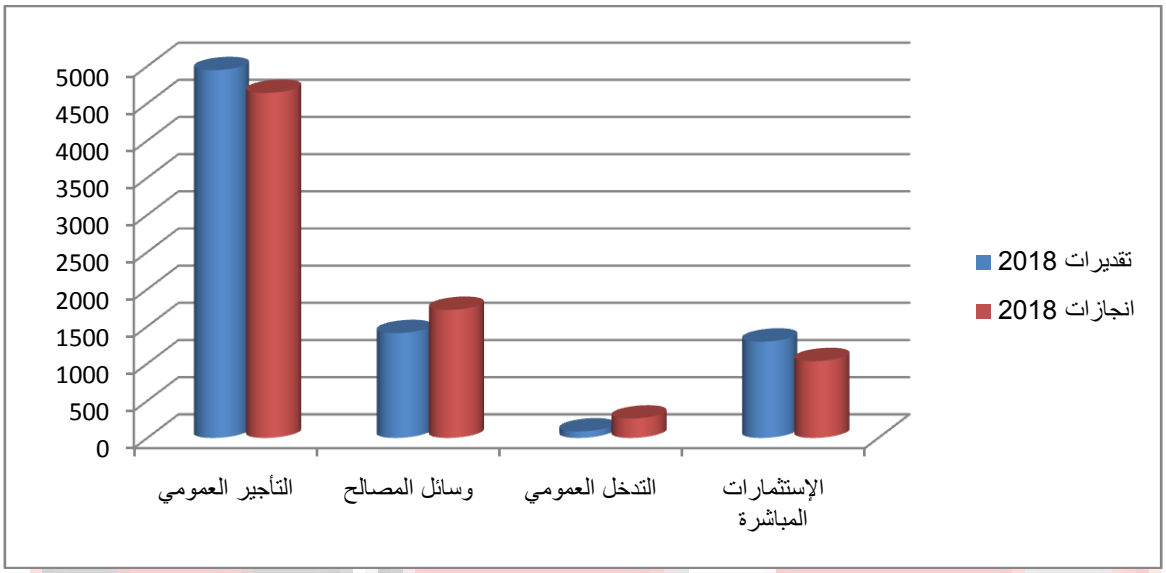

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية

(إع الدفع)

بيـــــــان البرامج الفرعية	تقديرات 2018 (ق .م الأصلي)	تقديرات 2018 (ق.م التكميلي) (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
البرنامج الفرعي:الدعم والمساندة	5.363.000	5.363.000	5.205.049	- 157.951	% 97.05
البرنامج الفرعي القيادة والإشراف:	2.376.000	2.376.000	2.450.657	74.657	% 103.14
مجموع البرنامج القيادة والمساندة	7.739.000	7.739.000	7.655.706	- 83.294	% 98.92

رسم بياني عدد2:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2018

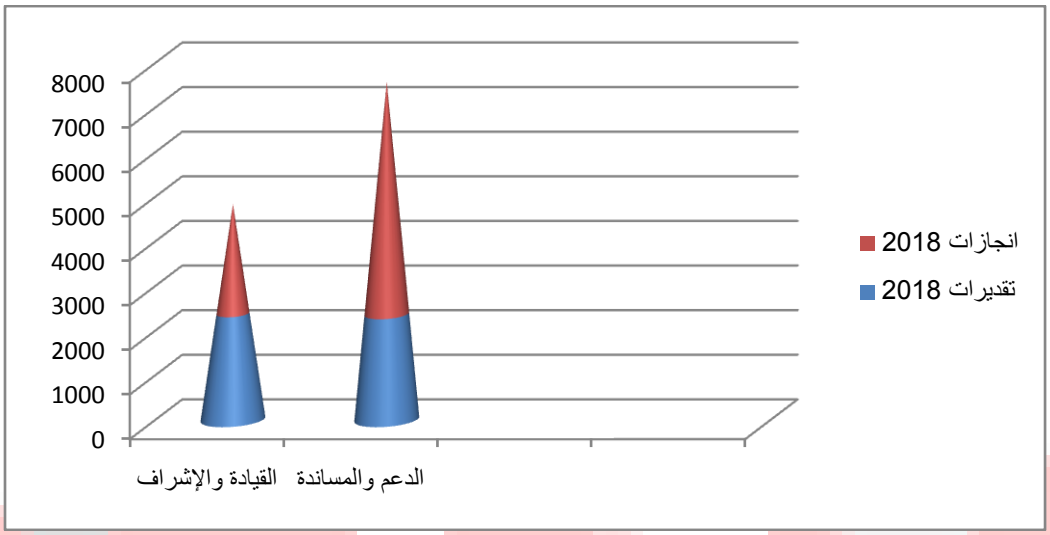

2 3 - تقديم لنتائج الأداء وتحليلها:

الهدف 4-1-1 : تطوير مؤهلات الموظفين:

يساهم هذا الهدف في تثمين عنصر التكوين كرافد أساسي لتنمية الرأسمال البشري من خلال إيجاد الآليات التي تتيح إحكام وتطوير التصرف في الموارد البشرية باعتبار الدور الهام الذي يلعبه في خلق القيمة المضافة مع الأخذ بالاعتبار لملائمة ومواكبة حاجيات العمل الإداري الذي يتطور ويتغير بصفة متواصلة.

جدول عدد 3

الهدف 4-1-1: "تطوير مؤهلات الموظفين"

الهدف 4 1.1. تطوير مؤهلات الموظفين	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 ق.م أصلي (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018 (1/2)
	المؤشر 5-1-1-1: نسبة المنتفعين بالتكوين	%	55	47	%.85.45	55	40	%72.72

رسم بياني عدد3 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف.4-1-1: "تطوير مؤهلات الموظفين" لسنة 2018

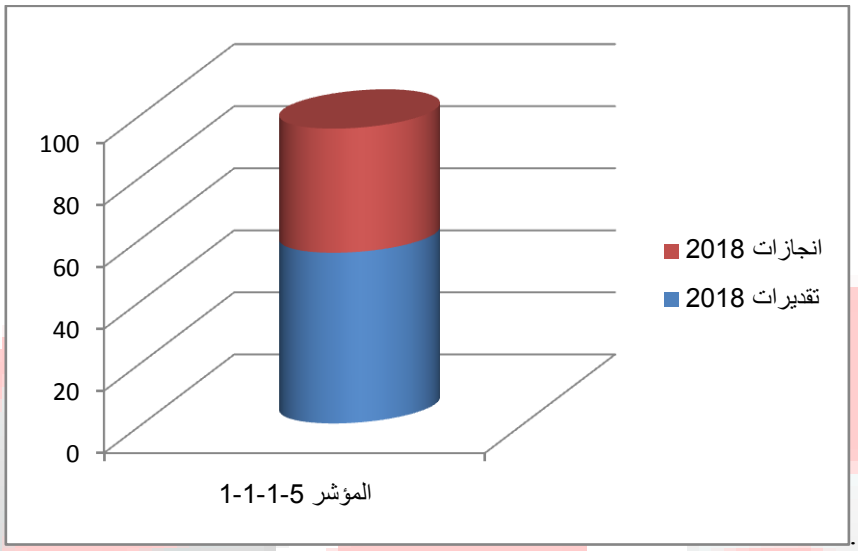

* تحليل وتفسيرالنتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 *

*المؤشر 4-1-1-1: نسبة المنتفعين بالتكوين:

تم تسجيل تراجع في نسبة المنتفعين بالتكوين مقارنة بالنسبة المرسومة بعنوان سنة 2018 حيث بلغت 40 % أي بنسبة انجاز تقدر: 72.72 % ويعود هذا التراجع إلى عدة أسباب موضوعية منها بالأساس:

- عدم إمكانية تنفيذ برنامج الدورات التكوينية وذلك لأسباب تنظيمية.
- انتفاع عدد من الإطارات بأكثر من دورة واحدة على المستويين المركزي والجهوي.
- ارتفاع نسبة الإطارات (الفئة المستهدفة) مقارنة بسنة 2017 والتي تراوحت من 836 إطار سنة 2017 إلى 910 إطار سنة 2018 وذلك بمفعول الترقيات في الرتبة والإنتدابات
- تقلص الإعتمادات المرصودة مقارنة بسنة 2017 حيث تم التخفيض فيها بقيمة 22 % (نظرا للضغط الكبير المسجل على مستوى ميزانية نفقات وسائل المصالح) كما أن مبلغ النفقات الفعلية المنجزة في هذا الصدد تقلص بحوالي النصف مقارنة بسنة 2017 وهو ما يحيل إلى أنه قد تم بذل مجهود محترم لبلوغ نسبة 40 % للمؤشر بالنظر إلى حجم النفقات المنجزة.

الهدف 4-1-2: إحكام التصرف في الموارد المالية:

يساهم هذا الهدف في تحسين وترشيد التصرف في التجهيزات والعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لمزيد التحكم فيها وذلك ضمانا لديمومة الميزانية الموضوعة على ذمة البرنامج و بالنجاعة اللازمة لتنفيذ الإستراتيجيات المتعهدة بها مختلف البرامج.

جدول عدد 4

الهدف 4-1-2: "تحسين التصرف في الموارد المالية"

الهدف 42.1 : تحسين التصرف في الموارد المالية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017 (1)	إنجازات (2) 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1/2) 2017	تقديرات 2018 ق.م أصلي(1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1/2) 2018
	المؤشر 4-1-2-1: معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة	%	8.1	8.28	102.22%	7.9	8.95	%113.3

رسم بياني عــدد 4:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصــة بالهدف 4-1-2: "تحسين التصرف في الموارد المالية "

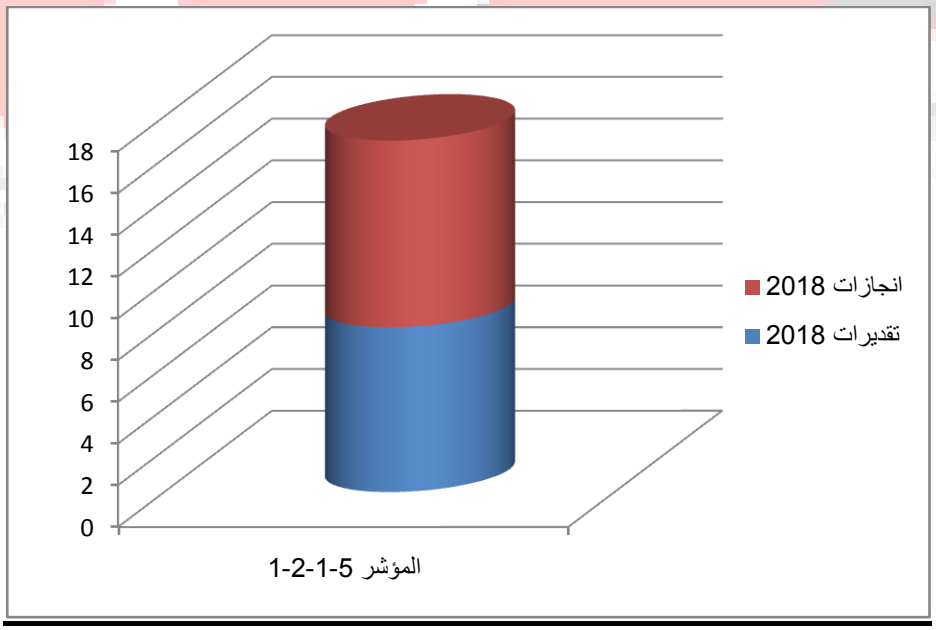

تحليل وتفسير النتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018

*المؤشر 4-1-2-1: معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة:

تم تسجيل نسبة تقدر 8.95 % أي بفارق يقدر بـ 1.05 أي بتجاوز التقديرات وذلك لعدة أسباب منها:

- تقادم أسطول السيارات الإدارية حيث تم تسجيل نسبة ضئيلة في معدل تجديد الأسطول التي لا تتجاوز الـ 1 % (الاقتصار على اقتناء عدد 02 سيارات مصلحة نوع C-ELYSEE بعنوان سنة 2018) كذلك تم إحالة عدد من السيارات المستعملة من طرف المصالح الديوانية لفائدة الوزارة وهي في مجملها تتطلب تدخلات صيانة أو إصلاح متفاوتة علما وأن معدل تاريخ أول جولانها يعود إلى سنوات.
- كما يمثل العامل المالي أهم عنصر في تحقيق النسبة المنتظرة من المؤشر حيث أن محدودية الإعتمادات المرصودة للغرض لا تمكن من انجاز الصيانة الدورية للسيارات الإدارية في إبانها بالكيفية المطلوبة طبقا للمعايير المعمول بها في المجال (تغيير مصفاة الهواء، الزيت، تغيير الشماعات ....)

الهدف 4-1-3: دعم الانخراط في الإدارة الاتصالية والمعلوماتية:

يعتبر الهدف 4-1-3 أساسيا في تحسين المردودية وذلك من خلال الرفع من نسق الاندماج في الإدارة العصرية خاصة وأن المهام الموكولة للوزارة في ارتباط وثيق مع العديد من الفاعلين الاقتصاديين وبالتالي فإن تغطية حاجيات الإدارة من التجهيزات والتطبيقات الإعلامية اللازمة تعتبر ذات أهمية قصوى وهي تهدف إلى:

- تركيز قاعدة بيانات محينة.
- تيسير تبادل المعلومات بين هياكل الوزارة.
- ضبط لوحات قيادة.

الهدف 4-1-3: دعم الانخراط في الإدارة الاتصالية والمعلوماتية

الهدف 4-1-3: دعم الإنخراط في الإدارة الإتصالية والمعلوماتية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1/2) 2017	تقديرات 2018 ق.م أصلي(1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1/2) 2018
	المؤشر 4-1-3-1: تغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية	%	51.1	....	%	63	52.2	% 82.8
	المؤشر 4-1-3-2 التغطية الوظيفية لنظام المعلومات	%	35	20	%57	45	26.7	% 59.3

رسم بياني عــدد 5:
مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصــة بالهدف 3.1.4: دعم الانخراط في الإدارة الاتصالية والمعلوماتية

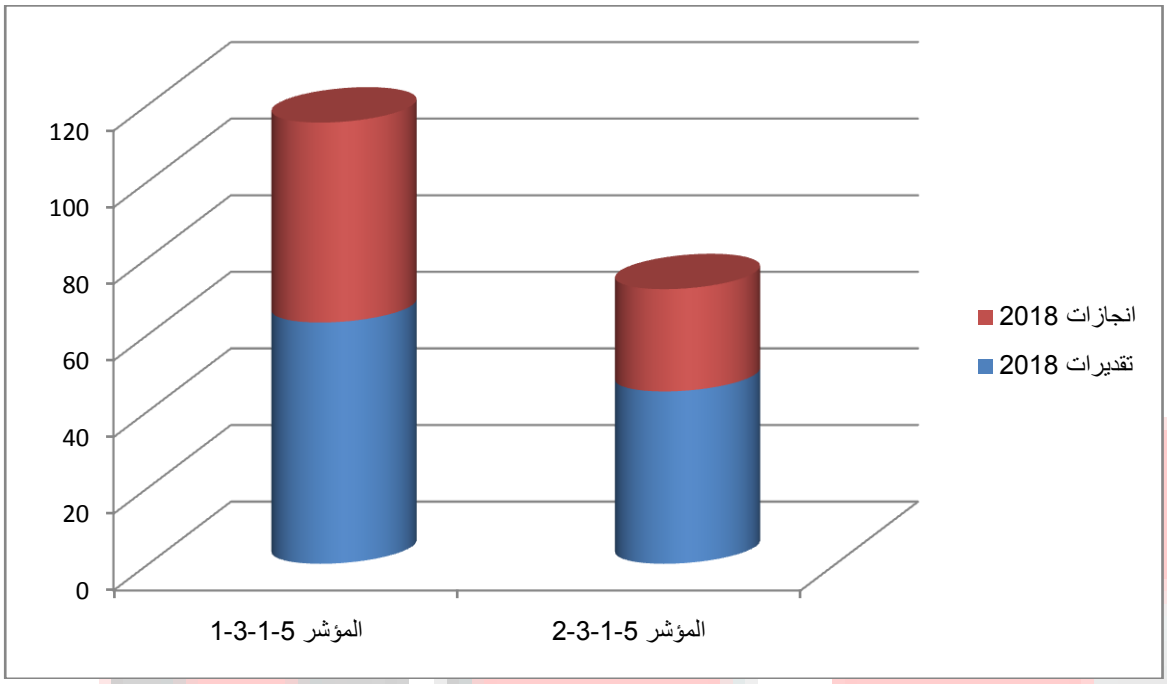

تحليل و تفسير النتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018

* المؤشر4-1-3-1: تغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ: 52.2 % بالنسبة للمؤشر 4-1-3-1 : تغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية وهذه النسبة تمثل 82.8 % من القيمة المستهدفة خلال سنة 2018 ويعود ذلك إلى:

- النقص المسجل في عدد الحواسيب المبرمجة نتيجة لتطوير الخاصيات التقنية وهو ما ساهم في ارتفاع أسعارها عند عملية الإقتناء.
- تقادم عدد من الحواسيب والتي تجاوز عمرها 05 سنوات.
- نقص في اقتناء تجهيزات الطباعة و الرقمنة و الشبكة الإعلامية.

* المؤشر4-1-3-2: التغطية الوظيفية لنظام المعلومات

نلاحظ أن نسبة الإنجاز الخاصة بالمؤشر 4-1-3-2 : التغطية الوظيفية لنظام المعلومات بلغت 26.7 % مقابل التقديرات المحددة بـ: 45 % أي بنسبة إنجاز لم تتجاوز الـ: 50 % و يعود ذلك إلى عدة أسباب:

تواصل توقف الموزع الذي يحوي منظومتي السجل الوطني للحرف الصغرى (RNPM) و منظومة التصرف في كراسات الشروط (AGCC) عن العمل.

القيام بدراسات و مشاورات مع وحدة متابعة و تنسيق البرنامج الثالث لتنمية الصادرات حول إصلاح منظومة المراقبة الفنية عند التوريد.

بداية العمل على تجديد منظومة متابعة سندات التجارة الخارجية.

تطوير منظومة إعلامية لمتابعة الفرينة المدعة.

العمل على إنشاء تطبيقة إعلامية لمتابعة الزيت النباتي المدعم.

إنشاء منظومة إعلامية لمتابعة أسطول السيارات.

إنشاء تطبيقة إعلامية لمتابعة المهمات بالخارج.

الهدف 4-2-1: تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة الإدارة بالمواطن

جدول الهدف 4-2-1: "تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة الإدارة بالمواطن"

الهدف 41.2 : تفعيل اجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة الإدارة بالمواطن	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1/2) 2017	تقديرات 2018 ق.م أصلي(1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1/2) 2018
	المؤشر 4-2-1-1: نسبة التقدم في إنجاز برنامج تحسين الإستقبال*	%	30	.....	.... %	60	50	%83
	المؤشر 4-2-1-2: نسبة التقدم في إنجاز برنامج تبسيط الإجراءات	%	**75**	**28.5**	**38**	**100**	**9**	**9%**

رسم بياني عدد 6 :
مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالمؤشر برنامج تحسين الاستقبال

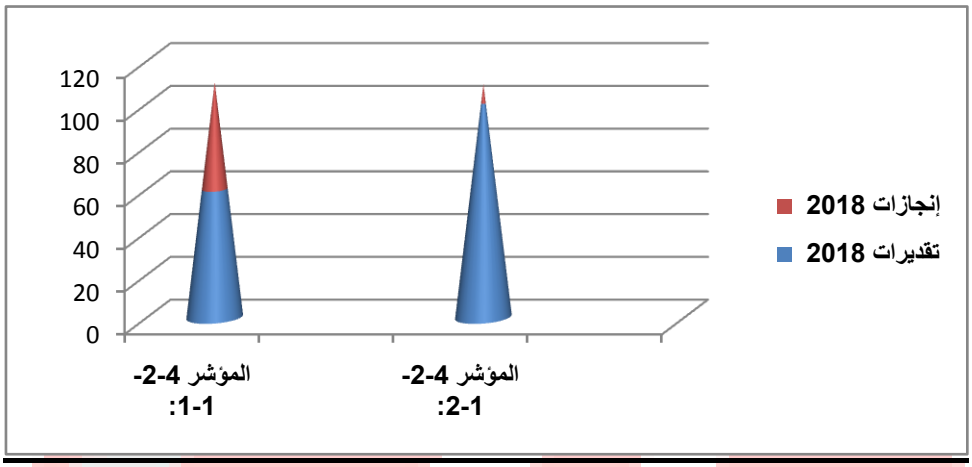

* تحليل وتفسيرالنتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 *

الهدف 4-2-1: تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة الإدارة بالمواطن

***المؤشر 4-2-1-1 نسبة التقدم في إنجاز برنامج تحسين الإستقبال**

تم تسجيل نسبة إنجاز تقارب 85% (التقدم أي إنجاز البرنامج بحوالي 50%مقابل تقديرات بـ 60%) ويعود ذلك بالأساس إلى عدم توفير العدد الكافي من الأعوان المختصين في تأمين عملية الاستقبال بكافة المصالح التابعة للوزارة.

كما يعود ذلك إلى نقص في الأعوان التابعين لمكتب العلاقات مع المواطن المختصين في الإرشاد الإداري.

*** المؤشر 4-2-1-2: نسبة التقدم في إنجاز برنامج تبسيط الإجراءات:**

في اطار مواصلة متابعة تنفيذ برنامج تبسيط الاجراءات الادارية في مجال التجارة تم خلال سنة 2018 العمل على التنسيق بين الهياكل المتدخلة في البرنامج لاستحثاث نسق الانجاز.

هذا وتميزت سنة 2018 بتحويل متابعة مؤشر التقدم في مشروع تبسيط الاجراءات الادارية من برنامج التجارة الداخلية الى برنامج القيادة والمساندة وعليه تمت اضافة عملية متابعة اجراءات التجارة الخارجية الى جانب اجراءات التجارة الداخلية.

ومن هذا المنطلق تجدر الاشارة الى ان انجازات سنة 2017 المضمنة بالجدول التالي تخص الانجازات المتعلقة بالتجارة الداخلية فحسب غير ان انجازات سنة 2018 تخص كلا من التجارة الداخلية والخارجية.

وقدتم تسجيل النتائج الكمية الآتي ذكرها حسب السنوات كما يبينه الجدول التالي:

		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
عدد اجراءات التجارة الداخلية التي تم تعديلها	اجراء	-	01	04	06	00	00	07	18
عدد اجراءات التجارة الخارجية التي تم تعديلها	اجراء	-	04	02	03	00	01	03	13
عدد الاجراءات الجملية التي تم تعديلها	اجراء	-	05	06	09	00	01	10	31
العدد الجملي للاجراءات المقترح تعديلها	اجراء	-	31	26	20	11	11	10	
نسبة التقدم في الانجاز	%	-	16.1	23	45	-	9	100	

هذا، وقد تم التركيز خلال سنة 2018 على أبرز الانشطة التالية:

- المشاركة في تنظيم ورشات عمل جهوية في اطار متابعة تنفيذ نتائج مشروع تبسيط الاجراءات الادارية المنظمة لممارسة الانشطة الاقتصادية بالتنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة،
- المشاركة في اشغال لجنة متابعة مهام وحدة التصرف حسب الاهداف لانجاز مشروع مراجعة تراخيص تعاطي الانشطة الاقتصادية المحدثة بوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي،
- المساهمة في أشغال اعداد الامر عدد 417 لسنة 2018 المؤرخ في 11 ماي 2018 والمتعلق باصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص الادارية لانجاز مشروع وضبط الاحكام ذات الصلة وتبسيطها.
- صدور الامر الحكومي عدد 239 لسنة 2018 المؤرخ في 12 مارس 2018 المتعلق باتمام الامر عدد 2966 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وزارة التجارة حيث تم ادماج وحدة الاحاطة بالمستثمرين صلب النظام الهيكلي لوزارة التجارة صلب الامر 2966 المشار اليه اعلاه.
- تم تعزيز وحدة الاحاطة بالمستثمرين باطار

4 -التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

4-1 أهم الإشكاليات والنقائص :

- ✓ عدم القيام بانتدابات كافية لأعوان استقبال
- ✓ محدودية الدورات التكوينية في مجال الاستقبال لأعوان الاستقبال المباشرين.
- ✓ محدودية الإعتمادات المخصصة للتكوين.
- ✓ ارتفاع تكلفة بعض الدورات التكوينية المتخصصة والتي لها قيمة مضافة مهمة كالتكوين في اختصاصات الإعلامية...
- ✓ محدودية الإعتمادات المتوفرة بالميزانية وارتباط ذلك بالتوجهات العامة والتعليمات التي تضمن سنويا بمناشير رئاسة الحكومة المتعلقة بإعداد ميزانية الدولة.
- ✓ حالة الموزعات في الوزارة لا تمكن من توفير مستلزمات العمل لمستعملي التطبيقات الإعلامية.
- ✓ غياب نظام معلوماتي متكامل يربط بين كافة التطبيقات في الوزارة.
- ✓ عدم تطوير الموقع الرسمي للوزارة من الناحية الهندسية و التفاعلية.
- ✓ الى طول اجراءات مراجعة واستصدار عملية اصدار النصوص القانونية.

4-2 التدابير والأنشطة

- ✓ توفير العنصر البشري المختص في عملية الاستقبال و الإرشاد الإداري.
- ✓ تكثيف الدورات التدريبية المتخصصة ذات العلاقة
- ✓ النظر في إمكانية إبرام اتفاقيات تكوين متوسطة المدى بأثمان تفاضلية والتي من شأنها أن تقلص في الكلفة.
- ✓ العمل على توسيع قاعدة المستفيدين من التكوين وذلك عبر تنويع المحاور التي يتم تناولها بهدف إثراء قاعدة المعارف والخبرات للأعوان.
- ✓ ضرورة ربط عنصر التكوين بتطور المسار المهني للعون ضمن إطار تشريعي محدد.
- ✓ ترشيد استعمال سيارات المصلحة والتوجه نحو استغلال سيارات ذات معدل الاستهلاك المنخفض.
- ✓ العمل على تحسين التصرف في التنقلات في اتجاه استغلالها بطريقة أمثل من شأنها أن تتفادى التنقلات المزدوجة ذات الوجهة الواحدة.
- ✓ تفعيل دور المكلف بالمتابعة والتعهد لوسائل النقل على مستوى كل إدارة جهوية للقيام بمهام التدخل الحيني لعمليات الصيانة ومسك دفتر متابعة في الغرض أو عبر منظومة اعلامية عند الإقتضاء.

- ✓ مزيد إيلاء الأهمية لعنصر الصيانة (تجهيزات، بنايات، سيارات...).
- ✓ إعادة تطوير الموقع الرسمي للوزارة للتمكن من إدارة الموقع بصفة أشمل و كي يتمكن المشرف على الموقع من الإحاطة بكامل الجوانب الفنية وإضافة الروابط في مكانها.
- ✓ تطوير منظومات إضافية جديدة في مجال دعم المواد الأساسية ووضعها حيز الاستغلال.
- ✓ مواصلة العمل على تطوير نظام معلوماتي للوزارة.
- ✓ اعادة ابرام عقد صيانة بالنسبة لمنظومة المراقبة الفنية عند التوريد التي يتم حاليا استغلالها.
- ✓ اتمام العمل الجاري على منظومة التجارة الخارجية و وضعها حيز الاستخدام.
- ✓ تحسين البنية التحتية الإعلامية للوزارة (موزعات و حواسيب) و تكوين مركز معلومات كامل.
- ✓ تكثيف المتابعة للهياكل المعنية بالبرنامج لاستكمال تنفيذ البرنامج المتعلق بتبسيط الاجراءات الادارية.